شركة اكتتاب القابضة ش.م.ك - عامة
وشركاتها التابعة
الكويت
البيانات المالية المجمعة للسنة المالية المنتهية
في 31 ديسمبر 2021
مـع
تقرير مراقب الحسابات المستقل

شركة اكتتاب القابضة ش.م.ك - عامة
وشركاتها التابعة
الكويت

البيانات المالية المجمعة للسنة المالية المنتهية
في 31 ديسمبر 2021
مـع
تقرير مراقب الحسابات المستقل

المحتويات

	بيان
تقرير مراقب الحسابات المستقل	
بيان المركز المالي المجمع	ا
بيان الربح أو الخسارة المجمع	ب
بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الأخر المجمع	جـ
بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع	د
بيان التدفقات النقدية المجمع	هـ

	الصفحة
ايضاحات حول البيانات المالية المجمعة	ا - 25

Rödl
Middle East
برقان - محاسبون عالميون

تقرير مراقب الحسابات المستقل

السادة/ المساهمين المحترمين
شركة اكتتاب القابضة
شركة مساهمة كويتية عامة
وشركاتها التابعة
الكويت

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة

الـرأي
لقد دققنا البيانات المالية المجمعة لشركة اكتتاب القابضة - شركة مساهمة كويتية عامة (الشركة الأم) - وشركاتها التابعة (يشار إليهم مجتمعين "بالمجموعة") والتي تشمل بيان المركز المالي المجمع كما في 31 ديسمبر 2021، وكذلك بيان الربح أو الخسارة المجمع وبيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الأخر المجمع، وبيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع وبيان التدفقات النقدية المجمع للسنة المالية المنتهية بذلك التاريخ وملخص للسياسات المحاسبية الهامة والمعلومات الايضاحية الأخرى.

برأينا، أن البيانات المالية المجمعة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، المركز المالي المجمع لشركة اكتتاب القابضة - شركة مساهمة كويتية عامة (الشركة الأم) وشركاتها التابعة كما في 31 ديسمبر 2021 وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية المجمعة للسنة المالية المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس الرأي
لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسئوليتنا بموجب تلك المعايير موضحة في فقرة "مسئوليات مراقب الحسابات" من تقريرنا حول تدقيق البيانات المالية المجمعة. كما أننا مستقلون عن "المجموعة" وفقاً لقواعد أخلاقيات المهنة الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين "قواعد مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين" بالإضافة إلى المتطلبات الأخلاقية الأخرى والمتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية المجمعة للمجموعة. هذا، وقد التزمنا بمسئولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقا لهذه المتطلبات. وبإعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساسا لرأينا.

التأكيد على أمر
بدون التحفظ في تقريرنا نلفت الإنتباه إلى ما ورد بإيضاح (2) حول البيانات المالية المجمعة بخصوص إستمرارية إحدى الشركات التابعة.

أمور التدقيق الرئيسية
إن أمور التدقيق الرئيسية، في تقديرنا المهني، هي تلك الأمور التي كانت لها الأهمية خلال تدقيقنا للبيانات المالية المجمعة للسنة المالية الحالية. وقد تم تناول تلك الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية المجمعة ككل وتكوين رأينا عليها، ومن ثم فإننا لا نقدم رأياً منفصلاً بشأنها. وفيما يلي تفصيل عن كيفية معالجتنا لكل أمر من هذه الأمور في إطار تدقيقنا له.

لقد قمنا بتحديد أمور التدقيق الرئيسية التالية:

الإستثمارات في الأوراق المالية
تم تصنيف إستثمارات المجموعة فى الأوراق المالية كإستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة واستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر. ونظراً لأهمية هذا البند بالنسبة للبيانات المالية المجمعة ووجود بعض التقديرات والأحكام التي تمارسها إدارة المجموعة عند تقييم بعض هذه الإستثمارات فقد اعتبرنا أن بند الإستثمارات في الأوراق المالية من أمور التدقيق الرئيسية.

كجزء من إجراءات التدقيق، فقد قمنا، بمراجعة القيمة العادلة المدرجة بسوق الأوراق المالية من خلال مقارنة القيمة العادلة المطبقة من قبل المجموعة بالبيانات المتاحة فى السوق. أما بالنسبة لتقييمات المستويين 2 و 3 (والمبينة بايضاح 22) فقد قمنا بالإطلاع على طرق التقييم المستخدمة ومراجعة الأحكام الرئيسية التى بُنيت عليها ومدى معقوليتها، كما قمنا بتقييم مدى كفاية الإفصاحات المتعلقة بهذه الإستثمارات ضمن البيانات المالية المجمعة. إن سياسة "المجموعة" المتعلقة بتقييم الإستثمارات فى الأوراق المالية مبينة بايضاح (4/4) حول البيانات المالية المجمعة.

معلومات أخرى واردة في تقرير مجلس الإدارة

تتمثل "المعلومات الأخرى" فى المعلومات الواردة في تقرير مجلس الإدارة بخلاف البيانات المالية المجمعة وتقرير مراقب الحسابات الصادر بشأنها. إن الإدارة هي المسئولة عن هذه المعلومات الأخرى. ومن المتوقع أن يتاح لنا التقرير السنوى بعد تاريخ تقرير مراقب الحسابات.

إن رأينا حول البيانات المالية المجمعة لا يغطي المعلومات الأخرى، ولا يعبر بأي شكل عن تأكيد أو استنتاج بشأنها.

فيما يتعلق بأعمال تدقيقنا للبيانات المالية المجمعة، فإن مسئوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وتحديد ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متوافقة بصورة جوهرية مع البيانات المالية المجمعة أو المعلومات التي حصلنا عليها أثناء التدقيق أو وجود أخطاء مادية بشأنها.

وإذا توصلنا، استناداً إلى الأعمال التي قمنا بها وفقاً للمعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مراقب الحسابات، إلي وجود أخطاء مادية في هذه المعلومات الأخرى، فإنه يتعين علينا رفع تقرير حول تلك الوقائع. ليس لدينا ما يستوجب التقرير عنه في هذا الشأن.

مسئوليات الادارة والمكلفين بالحوكمة عن البيانات المالية المجمعة

إن الإدارة مسئولة عن إعداد هذه البيانات المالية المجمعة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة في دولة الكويت، وكذلك نظام الرقابة الداخلية التي تراه الادارة ضرورياً يمكنها من اعداد البيانات المالية المجمعة خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية المجمعة فإن الادارة مسئولة عن تقييم قدرة "المجموعة" على الاستمرار كمجموعة مستمرة في أعمالها والافصاح متى كان مناسباً، عن المسائل المتعلقة بالاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم تنوي الادارة تصفية "المجموعة" أو وقف عملياتها، أو لا يوجد لديها بديل واقعي الا القيام بذلك.

تتمثل مسئوليات المكلفين بالحوكمة في الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية المجمعة.

مسئوليات مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية المجمعة

إن هدفنا هو الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية المجمعة خالية من الأخطاء المادية، سواء كانت ناشئة عن الغش أو الخطأ، وإصدار تقرير المراقب الذي يتضمن رأينا. ان التوصل إلى تأكيد معقول يمثل درجة عالية من التأكيد، إلا أنه لا يضمن أن عملية التدقيق التي تمت وفقا لمعايير التدقيق الدولية سوف تكشف دائماً أي خطأ مادي في حال وجوده. وقد تنشأ الاخطاء عن الغش أو الخطأ، وتعتبر مادية إذا كان من المتوقع ان تؤثر بشكل فردي أو مجمع على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي يتم إتخاذها على أساس هذه البيانات المالية المجمعة.

كجزء من عملية التدقيق وفقا لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نمارس التقدير المهني ونحافظ على الشك المهني طوال فترة التدقيق. كما نقوم أيضا:

- تحديد وتقييم مخاطر الاخطاء المادية في البيانات المالية المجمعة، سواء كانت ناشئة عن الغش أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق بما يتناسب مع تلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة توفر أساسا لرأينا. ان مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء المادية الناتجة عن الغش تفوق تلك الناتجة عن الخطأ، حيث يشمل الغش التواطؤ، أو التزوير أو الإهمال، أو الحذف المتعمد، أو تجاوز نظام الرقابة الداخلي.
- تفهم أنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي حول فاعلية أدوات الرقابة الداخلية لدى المجموعة.
- تقييم مدي ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والايضاحات المتعلقة بها المعدة من قبل الإدارة.
- استنتاج مدى ملائمة استخدام الادارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، وتحديد ما إذا كان هناك عدم تأكد مادي متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً جوهرياً حول قدرة المجموعة على مزاولة أعمالها على أساس مبدأ الإستمرارية ، وذلك بناءاً على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها. وفي حال استنتاجنا وجود عدم تأكد مادي، يتوجب علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلي الإفصاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية المجمعة، أو حال كانت هذه الإفصاحات غير كافية، يتوجب علينا تعديل رأينا. تستند استنتاجاً إلي أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقريرنا. على الرغم من ذلك، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف المجموعة عن مزاولة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية.
- تقييم العرض الشامل وهيكل ومحتويات البيانات المالية المجمعة، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت البيانات المالية المجمعة تعبر عن المعاملات والأحداث ذات الصلة بطريقة تحقق العرض العادل.
- الحصول على أدلة التدقيق الكافية والمناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للشركات أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة لإبداء رأي حول البيانات المالية المجمعة ونحن مسئولين عن التوجيه والإشراف والقيام بأعمال التدقيق على صعيد المجموعة وعن رأينا حول التدقيق.

نقوم بالتواصل مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق ضمن أمور أخرى عن نطاق وتوقيت ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي خلل جوهري في نظام الرقابة الداخلي يتبين لنا من خلال تدقيقنا.

كما نزود أيضاً المكلفين بالحوكمة ببيان يفيد إلتزامنا بالمتطلبات الأخلاقية المتعلقة بالإستقلالية، وإبلاغهم أيضاً بشأن جميع العلاقات وغيرها من الأمور التي من المحتمل بصورة معقولة أن تؤثر على إستقلاليتنا والتدابير ذات الصلة، متى كان ذلك مناسباً.

ومن بين الأمور التي يتم إبلاغ المكلفين بالحوكمة بها، فإننا نحدد تلك الأمور التي كان لها الأهمية خلال تدقيق البيانات المالية المجمعة للسنة الحالية، ولذلك فهي تعتبر أمور تدقيق رئيسية. نقوم بالإفصاح عن هذه الأمور في تقريرنا ما لم تمنع القوانين او اللوائح الإفصاح العلني عنها أو عندما نقرر، في حالات نادرة للغاية، عدم الإفصاح عن أمر معين في تقريرنا إذا ترتب على الإفصاح عنه عواقب سلبية قد تفوق المنفعة العامة المتحققة منه.

التقرير حول المتطلبات القانونية والأمور التنظيمية الأخرى

برأينا كذلك أن "الشركة الأم" تحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة، وأن الجرد قد أجري وفقاً للأصول المرعية، وأن البيانات المالية المجمعة الواردة في تقرير مجلس إدارة "الشركة الأم" متفقة مع ما هو وارد في دفاتر "الشركة الأم". وقد حصلنا على المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق، كما أن البيانات المالية المجمعة تتضمن ما نص عليه قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما اللاحقة وقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته اللاحقة ولائحته التنفيذية وعقد تأسيس "الشركة الأم" ونظامها الأساسي وتعديلاتهما اللاحقة. وفي حدود المعلومات التي توافرت لدينا لم تقع خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021 مخالفات لأحكام قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما اللاحقة وقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية أو عقد تأسيس "الشركة الأم" ونظامها الأساسي وتعديلاتهما اللاحقة على وجه يؤثر ماديا في نشاط "الشركة الأم" أو مركزها المالي المجمع.

راشد أيوب يوسف الشداد
مراقب حسابات مرخص فئة (أ) رقم 77
Rödl الشرق الأوسط
برقان - محاسبون عالميون

26 ابريل 2022
دولة الكويت

شركة اكتتاب القابضة ش.م.ك - عامة
وشركاتها التابعة
الكويت

بيان المركز المالي المجمع للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021
"جميع المبالغ بالدينار الكويتي"

	إيضاح	2021	2020
الموجودات			
النقد والنقد المعادل	7	**39,135**	148,168
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	8	**183,501**	202,333
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	9	**5,225,527**	5,807,749
استثمار فى شركة زميلة	10	**3,758,099**	3,747,809
مشاركة	11	**1,591,172**	1,200,620
مدينون وأرصدة مدينة أخرى	12	**56,547**	53,844
مستحق من أطراف ذات صلة	14	**2,645,293**	2,408,769
ممتلكات ومعدات		**4**	4
مجموع الموجودات		**13,499,278**	13,569,296
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات			
دائنون وأرصدة دائنة أخرى	13	**314,535**	352,875
مستحق الى أطراف ذات صلة	14	**3,190,281**	104,075
مجموع المطلوبات		**3,504,816**	456,950
حقوق الملكية			
رأس المال	15	**31,862,423**	31,862,423
احتياطي قانوني	16	**94,506**	94,506
احتياطي التغير في القيمة العادلة		**(220,852)**	(2,642,894)
حصة "المجموعة" في احتياطيات شركة زميلة		**(1,080,039)**	(1,088,500)
خسائر متراكمة		**(20,628,138)**	(15,093,323)
إجمالي حقوق الملكية المتاحة لمساهمي "الشركة الأم"		**10,027,900**	13,132,212
حصص غير مسيطرة		**(33,438)**	(19,866)
مجموع حقوق الملكية		**9,994,462**	13,112,346
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		**13,499,278**	13,569,296

عماد حسين نعمه
رئيس مجلس الإدارة

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

شركة اكتتاب القابضة ش.م.ك - عامة
وشركاتها التابعة
الكويت

بيان الربح أو الخسارة المجمع للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021
"جميع المبالغ بالدينار الكويتي"

	ايضاح	2021	2020
الإيرادات			
أرباح استثمارات	17	8,843	11,691
صافي إيرادات العقود		-	14,194
ربح بيع شركة تابعة		-	167,295
خسائر تسوية مديونية		-	(5,900)
حصة "المجموعة" في نتائج اعمال شركة زميلة	10	1,731	1,421
إيرادات مشاركة		48,025	-
مخصص إنتفت الحاجة اليه	14	10,960	-
(مصروفات)/ايرادات أخرى		(1,679)	4,508
مجموع الإيرادات		67,880	193,209
المصروفات والأعباء الأخرى			
مصروفات إدارية وعمومية		(181,272)	(204,402)
خسائر انتمانية متوقعة	14	(1,790,609)	(900,000)
مجموع المصروفات والأعباء الأخرى		(1,971,881)	(1,104,402)
صافي خسارة السنة		(1,904,001)	(911,193)
العائدة الى:			
مساهمي "الشركة الأم"		(1,904,065)	(911,256)
حصص غير مسيطرة		64	63
صافي خسارة السنة		(1,904,001)	(911,193)
خسارة السهم العائدة لمساهمي "الشركة الأم"/(فلس)	18	(5.98)	(2.86)

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

شركة اكتتاب القابضة ش.م.ك - عامة
وشركاتها التابعة
الكويت

بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر المجمع للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021
"جميع المبالغ بالدينار الكويتي"

	2021	2020
صافي خسارة السنة	(1,904,001)	(911,193)
بنود الدخل الشامل الآخر للسنة:		
بنود يمكن إعادة تصنيفها لاحقاً إلى بيان الربح أو الخسارة المجمع:		
حصة "المجموعة" في احتياطيات شركة زميلة	8,461	(229,957)
بنود لن يتم تصنيفها لاحقاً إلى بيان الربح أو الخسارة المجمع:		
نتيجة استبعاد استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	(3,630,750)	792,685
التغير في القيمة العادلة للاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	2,408,406	250,625
الدخل الشامل الآخر للسنة	(1,213,883)	813,353
إجمالي الدخل الشامل للسنة	(3,117,884)	(97,840)
العائدة الى:		
مساهمي "الشركة الأم"	(3,104,312)	(115,691)
حصص غير مسيطرة	(13,572)	17,851
إجمالي الدخل الشامل للسنة	(3,117,884)	(97,840)

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

شركة اكتتاب القابضة ش.م.ك - عامة
وشركاتها التابعة
الكويت

بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021
"جميع المبالغ بالدينار الكويتي"

حقوق الملكية المتاحة لمساهمي "الشركة الأم"

	رأس المال	إحتياطي قانوني	احتياطي التغير في القيمة العادلة	حصة "المجموعة" في إحتياطيات شركة زميلة	خسائر متراكمة	الإجمالي	حصص غير مسيطرة	المجموع
الرصيد في 1 يناير 2020	31,862,423	94,506	(5,755,477)	(858,543)	(12,095,006)	13,247,903	(46,891)	13,201,012
صافي خسارة السنة	-	-	-	-	(911,256)	(911,256)	63	(911,193)
الدخل الشامل الآخر للسنة	-	-	1,745,509	(229,957)	(719,987)	795,565	17,788	813,353
إجمالي الدخل الشامل للسنة	-	-	1,745,509	(229,957)	(1,631,243)	(115,691)	17,851	(97,840)
أثر بيع شركة تابعة	-	-	1,367,074	-	(1,367,074)	-	-	-
أثر التغير على الحصص غير مسيطرة نتيجة بيع شركة تابعة	-	-	-	-	-	-	9,174	9,174
الرصيد في 31 ديسمبر 2020	31,862,423	94,506	(2,642,894)	(1,088,500)	(15,093,323)	13,132,212	(19,866)	13,112,346
الرصيد في 1 يناير 2021	31,862,423	94,506	(2,642,894)	(1,088,500)	(15,093,323)	13,132,212	(19,866)	13,112,346
صافي خسارة السنة	-	-	-	-	(1,904,065)	(1,904,065)	64	(1,904,001)
الدخل الشامل الآخر للسنة	-	-	2,422,042	8,461	(3,630,750)	(1,200,247)	(13,636)	(1,213,883)
إجمالي الدخل الشامل للسنة	-	-	2,422,042	8,461	(5,534,815)	(3,104,312)	(13,572)	(3,117,884)
الرصيد في 31 ديسمبر 2021	**31,862,423**	**94,506**	**(220,852)**	**(1,080,039)**	**(20,628,138)**	**10,027,900**	**(33,438)**	**9,994,462**

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

شركة اكتتاب القابضة ش.م.ك - عامة
وشركاتها التابعة
الكويت

بيان التدفقات النقدية المجمع للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021
"جميع المبالغ بالدينار الكويتي"

	إيضاح	2021	2020
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية			
صافي خسارة السنة		(1,904,001)	(911,193)
تعديلات:			
استهلاك ممتلكات ومعدات		-	14,700
أرباح استثمارات		(8,843)	(11,691)
خسائر تسوية مديونية		-	5,900
حصة "المجموعة" في نتائج اعمال شركة زميلة	10	(1,731)	(1,421)
خسائر ائتمانية متوقعة	14	1,790,609	900,000
مخصص إنتفت الحاجة اليه	14	(10,960)	-
ربح بيع شركة تابعة		-	(167,295)
خسارة العمليات قبل احتساب أثر التغير في بنود رأس المال العامل		(134,926)	(171,000)
مدينون وأرصدة مدينة أخرى		(2,703)	14,566
أطراف ذات صلة		929,383	2,760,704
دائنون وأرصدة دائنة أخرى		(38,340)	30,143
صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية		753,414	2,634,413
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية			
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة		27,674	334,913
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر		(890,121)	(1,832,693)
تمويل ومشاركة		-	(1,200,620)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية		(862,447)	(2,698,400)
صافي النقص في النقد والنقد المعادل		(109,033)	(63,987)
النقد والنقد المعادل في بداية السنة		148,168	237,991
النقد والنقد المعادل لأستبعاد شركة تابعة		-	(25,836)
النقد والنقد المعادل في نهاية السنة	7	39,135	148,168

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

شركة اكتتاب القابضة ش.م.ك - عامة
وشركاتها التابعة
الكويت

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021
"جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك"

1- نبذة عن "الشركة الأم"

تأسست شركة اكتتاب القابضة "الشركة الأم" – شركة مساهمة كويتية عامة - عام 1999. تم قيد المجموعة بالسجل التجاري تحت رقم 106314، وتم إدراج أسهمها في سوق الكويت للأوراق المالية في 19 ديسمبر 2005.

إن الأغراض التي تأسست من أجلها "الشركة الأم" هي :

- تملك أسهم شركات مساهمة كويتية أوأجنبية وكذلك تملك أسهم أو حصص في شركات ذات مسئولية محدودة كويتية أو أجنبية أو الإشتراك في تأسيس هذه الشركات بنوعيها وإدارتها.
- إقراض الشركات التي تملك فيها أسهما وكفالتها لدى الغير وفى هذه الحالة يتعين ألا تقل نسبة مشاركة المجموعة القابضة في رأس مال المجموعة المقترضة عن 20% على الأقل.
- تملك حقوق الملكية الصناعية وبراءات الإختراع أو علامات تجارية صناعية أو رسوم صناعية أو أيه حقوق إجمالي يتعلق بذلك وتأجيرها لشركات أخرى لإستغلاليا سواء داخل الكويت أو خارجها.
- تملك المنقولات والعقارات اللازمة لمباشرة نشاطها في الحدود المسموح بها وفقاً للقانون.
- إستغلال الفوائض المالية المتوفرة لدى المجموعة عن طريق استثمارها في محافظ مالية تدار من قبل شركات متخصصة.

يقع مقر "الشركة الأم" الرئيسي في: منطقة/ الشرق - مجمع/ محمد صالح يوسف بهبهانى – الدور (16) – مدينة الكويت.

إن "الشركة الأم" تمارس نشاطها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

تمت الموافقة على إصدار هذه البيانات المالية المجمعة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021 من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 26 ابريل 2022.

إن البيانات المالية المجمعة خاضعة لموافقة الجمعية العمومية للمساهمين والتي لها الحق في تعديل البيانات المالية المجمعة بعد إصدارها.

2- الاستمرارية

تم إعداد البيانات المالية للشركة التابعة (شركة بترو للأعمال المتكاملة القابضة – ش.م.ك مقفلة قابضة) على أساس مبدأ الاستمرارية بالرغم من أن تلك الشركة تكبدت خسائر متراكمة بلغت 5,177,967 دينار كويتي كما فى 31 ديسمبر 2021 وهو ما يزيد عن رأس مال الشركة، وطبقاً للمادة (274) من قانون الشركات أوصي مجلس إدارة الشركة التابعة بعقد جمعية عمومية للنظر في استمرارية الشركة ومعالجة الخسائر المتراكمة.

3- تبني المعايير الجديدة والمعدلة

3/1) المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة التي تسري على السنة المالية الحالية

إن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد هذه البيانات المالية المجمعة متفقة مع تلك المستخدمة خلال السنة المالية السابقة ومع المعايير الجديدة والمعدلة التي تسري على السنة المالية الحالية.

- **تأثير التطبيق المبدئي للمعالجة المفضلة لمعدل سعر الفائدة**

إن المرحلة الأولى للمعالجة المفضلة لمعدل سعر الفائدة - التعديلات التي طرأت على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 معيار المحاسبة الدولي رقم 39 والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 7 – تنطوي على تعديل متطلبات محددة لمحاسبة التحوط لغرض السماح لمحاسبة التحوط بالإستمرار للتحوطات المتأثرة خلال فترة عدم التيقن السابقة، حيث يتم تعديل بنود التحوط أو أدوات التحوط كنتيجة للمعالجة المفضلة لمعدل سعر الفائدة.

كما أن المرحلة الثانية للمعالجة المفضلة لمعدل سعر الفائدة - التعديلات التي طرأت على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9، معيار المحاسبة الدولي رقم 39، المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 7، المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 4 والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 – تعكس أثار الإنتقال من الأسعار المعلنة بين البنوك (IBOR) إلى أسعار الفائدة البديلة (يشار إليها أيضاً باسم "المعدلات الخالية من المخاطر(RFRs) وذلك دون إحداث تأثيرات محاسبية ليس من شأنها توفير معلومات مفيدة لمستخدمي البيانات المالية المجمعة.

- **تأثير التطبيق المبدئي لإعفاءات الإيجار المتعلقة بظروف جائحة كوفيد 19 بعد 30 يونيو 2021 - تعديل على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16**

قامت المجموعة في وقت مبكر بتطبيق إعفاءات الإيجار المتعلقة بجائحة كوفيد 19 (تعديل على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16) والتي تضمنت تقديم إعفاء عملي للمستأجرين في محاسبة إعفاءات الإيجار التي تم تقديمها كنتيجة مباشرة لظروف جائحة كوفيد 19، وذلك من خلال تقديم وسيلة عملية ملائمة للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16. كانت هذه الوسيلة العملية متاحة لإعفاءات الإيجار والتي أثرت على تخفيض في مدفوعات الإيجار بشأنها على المدفوعات المستحقة أصلاً في 30 يونيو 2021 أو قبله.

في مارس 2021، أصدر المجلس إعفاءات الإيجار ذات الصلة بجائحة كوفيد 19 لما بعد 30 يونيو 2021 (تعديل على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16) حيث مددت التطبيق العملي لتشمل تطبيق تخفيض مدفوعات الإيجار المستحقة بشكل أساسي في أو قبل 30 يونيو 2022.

إن الوسيلة العملية أعطت للمستأجر الحق في ألا يقوم بتقييم إعفاء الإيجار المرتبط بجائحة كوفيد 19 وإعتباره بمثابة تعديل لعقد الإيجار. إن المستأجر الذي يقوم بهذا الاختيار يقوم بحساب أي تغيير في مدفوعات الإيجار والذي يكون ناتج عن اعفاء الإيجار المتعلق بجائحة كوفيد 19 من خلال تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 كما لو لم يكن التغيير تعديلًا لعقد الإيجار.

يتم تطبيق الوسيلة العملية فقط على إعفاءات الإيجار التي نشأت كنتيجة مباشرة لجائحة كوفيد 19 وأيضاً إذا تم فقط استيفاء جميع الشروط التالية:

أ. إن التغيير في مدفوعات الإيجار يؤدي إلى تعديل المقابل لعقد الإيجار الذي يكون إلى حد كبير نفس أو أقل من مقابل عقد الإيجار الذي يسبق التغيير مباشرة.

ب. أي تخفيض في مدفوعات الإيجار يؤثر فقط على المدفوعات المستحقة بشكل أساسي في أو قبل 30 يونيو 2022 (اعفاء الإيجار يفي بهذا الشرط إذا أدى إلى إنخفاض مدفوعات الإيجار في أو قبل 30 يونيو 2022 وزيادة مدفوعات الإيجار التي تمتد إلى ما بعد 30 يونيو 2022).

ج. لا يوجد تغيير جوهري على شروط وأحكام عقد الإيجار.

لا يوجد تأثير لهذه التعديلات على البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

(3/2) المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة قيد الإصدار لكنها غير سارية المفعول بعد

لم تقم المجموعة في تاريخ إعتماد هذه البيانات المالية المجمعة بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة التالية والتي تم إصدارها لكنها غير سارية المفعول بعد، تنوي المجموعة تبني هذه المعايير الجديدة والمعدلة حال كان ذلك قابلاً للتطبيق، عندما تصبح هذه المعايير سارية المفعول.

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 17 (بما في ذلك تعديلات يونيو 2020 على المعيار الدولي للتقارير المالية 17)	• عقود التأمين
التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 10 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 28	• البيع أو المساهمة في الموجودات بين مستثمر وشركته الزميلة أو المشروع المشترك
التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 1	• تصنيف المطلوبات كمتداولة أو غير متداولة
التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 3	• الإشارة إلى الإطار المفاهيمي
التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 16	• الممتلكات والآلات والمعدات - عائدات ما قبل الاستخدام المزمع
التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 37	• العقود المثقلة بالأعباء - تكلفة تنفيذ العقد
التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1 والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بيان الممارسة رقم 2	• الإفصاح عن السياسات المحاسبية
التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 8	• تعريف التقديرات المحاسبية
التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 12	• الضرائب المؤجلة المتعلقة بالموجودات والمطلوبات الناشئة عن عملية واحدة

لا يتوقع مجلس إدارة المجموعة أن يكون لتبني المعايير المذكورة أعلاه تأثير جوهري على البيانات المالية المجمعة في الفترات المستقبلية.

- **المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 17 - عقود التأمين**

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 17 يحدد مبادئ الإعتراف بعقود التأمين وقياسها وعرضها والإفصاح عنها وهو يحل محل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 4 عقود التأمين.

يحدد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 17 نموذجاً عاماً تم تعديله لعقود التأمين بخصائص المشاركة المباشرة ويوصف على أنه منهجية الأتعاب المتغيرة. يتم تبسيط هذا النموذج العام حال تم استيفاء معايير محددة وذلك عن طريق قياس مقدار الإلتزام بالتغطية التأمينية المتبقية باستخدام منهجية تخصيص الأقساط.

يستخدم النموذج العام الإفتراضات الحالية لتقدير المبلغ والتوقيت وعدم التأكد من التدفقات النقدية المستقبلية ويقيس بشكل صريح تكلفة عدم التأكد. يأخذ في الإعتبار أسعار الفائدة في السوق وتأثير خيارات وضمانات حاملي البوالص.

في يونيو 2020، أصدر المجلس تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 17 للتصدي للمخاوف وتحديات التنفيذ التي تم تحديدها بعد إصدار المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 17. وكان من شأن التعديلات إرجاء تاريخ التطبيق المبدئي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 17 (متضمناً التعديلات) إلى فترات التقارير السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2023.

وفي الوقت نفسه، أصدر المجلس تمديداً للإعفاء المؤقت من تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 (تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 4) الذي من شأنه تمديد تاريخ إنتهاء الصلاحية الثابت للإعفاء المؤقت من تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 4 إلى فترات التقارير السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2023.

يتعين تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 17 بأثر رجعي ما لم يكن ذلك غير عملي، وفي هذه الحالة يتم تطبيق منهجية الأثر الرجعي المعدل أو منهج القيمة العادلة.

لغرض متطلبات الإنتقال، فإن تاريخ التطبيق المبدئي يكون هو بداية فترة إعداد التقارير السنوية التي تطبق فيها المنشأة المعيار لأول مرة، ويكون تاريخ الإنتقال هو بداية الفترة التي تسبق مباشرة تاريخ التطبيق المبدئي.

- **التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 10 البيانات المالية المجمعة ومعيار المحاسبة الدولي رقم 28 الإستثمارات في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة - بيع أو المساهمة في الموجودات بين مستثمر وشركته الزميلة أو المشروع المشترك**

تتناول التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 10 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 28 المواقف التي يكون فيها بيع أو المساهمة في الموجودات بين مستثمر وشركته الزميلة أو مشروعه المشترك. تنص التعديلات على وجه التحديد على أن الأرباح أو الخسائر الناشئة عن فقدان السيطرة على شركة تابعة لا تحتوي على نشاط في التعامل مع شركة زميلة أو مشروع مشترك هذه يتم المحاسبة عنها باستخدام طريقة حقوق الملكية، ويتم الإعتراف بها في أرباح أو خسائر الشركة الأم فقط في حدود مصالح المستثمرين غير ذات الصلة في تلك الشركة الزميلة أو المشروع المشترك. وبالمثل، فإن الأرباح والخسائر الناتجة عن إعادة قياس الإستثمارات المحتفظ بها في أي شركة تابعة سابقة (وقد أصبحت شركة زميلة أو مشروع مشترك يتم المحاسبة عنها باستخدام طريقة حقوق الملكية) إلى القيمة العادلة ويتم الإعتراف بها في أرباح أو خسائر الشركة الأم السابقة فقط إلى مدى مصالح المستثمرين غير ذات الصلة في الشركة الزميلة الجديدة أو المشروع المشترك.

لم يتم بعد تحديد تاريخ نفاذ التعديلات من قبل المجلس، ومع ذلك، فإن التطبيق المبكر للتعديلات مسموح بها. وتتوقع إدارة المجموعة أن تطبيق هذه التعديلات قد يكون له أثر على البيانات المالية المجمعة في الفترات المستقبلية حال حدوث مثل هذه المعاملات.

- **التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 1 عرض البيانات المالية - تصنيف المطلوبات كمتداولة أو غير متداولة**

إن التعديلات التي أجريت على معيار المحاسبة الدولي رقم 1 تؤثر على عرض المطلوبات في بيان المركز المالي كمتداولة أو غير متداولة وليس قيمة أو توقيت الإعتراف بأي أصل أو إلتزام أو إيرادات أو مصاريف أو المعلومات التي تم الإفصاح عنها حول تلك البنود.

وتوضح التعديلات أن تصنيف المطلوبات كمتداولة أو غير متداولة يستند إلى الحقوق القائمة في نهاية فترة التقرير، وتحدد أن التصنيف لا يتأثر بالتوقعات حول ما إذا كانت المنشأة ستمارس حقها في تأجيل تسوية الإلتزام. كما توضح أن الحقوق تعد قائمة إذا تم الإلتزام بالتعهدات في نهاية فترة التقرير، وتقدم تعريفًا لـ "التسوية" لتوضيح أنها تشير إلى تحويل النقد أو أدوات حقوق الملكية أو الأصول الأخرى أو الخدمات إلى الطرف المقابل.

تطبق التعديلات بأثر رجعي للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2023، مع السماح بالتطبيق المبكر.

- **التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 3 اندماج الأعمال - إشارة إلى الإطار المفاهيمي**

إن التعديلات تقوم بتحديث المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 3 بحيث يشير إلى الإطار المفاهيمي لعام 2018 بدلاً من إطار عام 1989. كما أنها تضيف إلى المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 3، بأنه فيما يتعلق بالإلتزامات الواقعة في نطاق معيار المحاسبة الدولي رقم 37، فإن المستحوذ يقوم بتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 37 لتحديد فيما إذا كان الإلتزام الحالي موجوداً في تاريخ الإستحواذ نتيجة لأحداث سابقة. بالنسبة للرسوم التي ستكون مشمولة بالمعيار، فإن المستحوذ يقوم بتطبيق المعيار الدولي رقم 21 لتحديد ما إذا كان الحدث الملزم الذي أدى إلى نشوء إلتزام بسداد هذه الرسوم قد حدث بحلول تاريخ الإستحواذ.

وبشكل نهائي، فإن التعديلات تضيف بياناً صريحاً بأن المستحوذ لا يعترف بالموجودات المحتملة المقتناة في عملية إندماج الأعمال.

تسري التعديلات على إندماج الأعمال التي يكون تاريخ الإستحواذ عليها في أو بعد بداية الفترة السنوية الأولى التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2022. يُسمح بالتطبيق المبكر إذا طبق الكيان أيضاً جميع المراجع المحدثة الأخرى (المنشورة مع الإطار المفاهيمي المحدث) في نفس الوقت أو قبل ذلك.

- **التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 16 الممتلكات والآلات والمعدات – عائدات ما قبل الاستخدام المزمع**

لا تسمح التعديلات بخصم أي عائدات ناتجة من بيع الأصناف التي تم إنتاجها قبل أن يصبح هذا الأصل متاحاً للإستخدام من تكلفة أي بند من بنود الممتلكات والآلات والمعدات، أي العائدات المحققة أثناء إحضار الأصل إلى الموقع والحالة التشغيلية اللازمة كي يتسنى له إنجاز الأعمال بالطريقة التي تستهدفها الإدارة. وبالتالي، تعترف المنشأة بعائدات تلك المبيعات إلى جانب التكاليف ذات الصلة ضمن الربح أو الخسارة. وتقيس المنشأة تكلفة هذه البنود وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 2 للمخزون.

توضح التعديلات أيضاً معنى "اختبار ما إذا كان الأصل يعمل بشكل سليم". ويحدد معيار المحاسبة الدولي رقم 16 ذلك على أنه تقييم لما إذا كان الأداء الفني والمادي للأصل يمكن استخدامه في إنتاج أو توريد السلع أو الخدمات أو تأجيرها للآخرين أو للأغراض الإدارية.

وإذا لم يتم عرضها بشكل منفصل في بيان الربح أو الخسارة المجمع، ينبغي أن تفصح البيانات المالية عن قيمة تلك العائدات والتكلفة المدرجة في الربح أو الخسارة والتي تتعلق ببنود منتجة وليست إحدى مخرجات الأنشطة المعتادة للمنشأة، وأي بند (بنود) يتضمن تلك العائدات والتكلفة في بيان الربح أو الخسارة المجمع.

تطبق التعديلات بأثر رجعي، ولكن فقط على بنود الممتلكات والآلات والمعدات التي تم إحضارها إلى الموقع والحالة التشغيلية اللازمة كي يتسنى لها إنجاز الأعمال بالطريقة التي تستهدفها الإدارة في أو بعد بداية الفترة الأولى المعروضة في البيانات المالية المجمعة التي تطبق فيها المنشأة التعديلات أولاً.

يسري مفعول التعديلات على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2022، مع السماح بالتطبيق المبكر.

- **التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم 37 المخصصات والالتزامات المحتملة والأصول المحتملة - العقود المثقلة بالأعباء - تكلفة تنفيذ العقد**

تحدد التعديلات أن "تكلفة تنفيذ" العقد تشمل "التكاليف المتعلقة مباشرة بالعقد". تتكون التكاليف المتعلقة مباشرة بالعقد من كل من التكاليف الإضافية للوفاء بهذا العقد (من الأمثلة على ذلك العمالة المباشرة أو المواد) وتخصيص التكاليف الأخرى التي تتعلق مباشرة بتنفيذ العقود (على سبيل المثال، تخصيص رسوم الإهلاك لـ بند من الممتلكات والآلات والمعدات المستخدمة في تنفيذ العقد).

تطبق التعديلات على العقود التي لم يف الكيان بعد بجميع إلتزاماته في بداية فترة التقرير السنوي التي تطبق فيها المنشأة التعديلات أولاً. لم يتم إعادة بيان المقارنات. وبدلاً من ذلك، ينبغي على المنشأة الإعتراف بالأثر التراكمي لتطبيق التعديلات مبدئياً كتعديل للرصيد الإفتتاحي للأرباح المحتجزة أو عنصر آخر من حقوق الملكية، حال كان ذلك قابلاً للتطبيق، في تاريخ التطبيق المبدئي.

يسري مفعول التعديلات على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2022، مع السماح بالتطبيق المبكر.

- **التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 1 عرض البيانات المالية وبيان الممارسة 2 للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية – إصدار أحكام جوهرية - الإفصاح عن السياسات المحاسبية**

تحدث التعديلات تغيراً بشأن متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم 1 فيما يتعلق بالإفصاح عن السياسات المحاسبية. حيث تستبدل التعديلات جميع أمثلة مصطلح "السياسات المحاسبية الهامة" بـ "معلومات السياسة المحاسبية الجوهرية". تعتبر معلومات السياسة المحاسبية جوهرية، حال النظر إليها جنباً إلى جنب مع المعلومات الأخرى المدرجة في البيانات المالية المجمعة للمنشأة، فمن المتوقع بشكل معقول أن تؤثر على القرارات التي يتخذها المستخدمون الأساسيون للبيانات المالية المجمعة للأغراض العامة على أساس تلك البيانات المالية المجمعة.

كما تم تعديل الفقرات الداعمة في معيار المحاسبة الدولي رقم 1 لغرض توضيح أن معلومات السياسة المحاسبية التي تتعلق بالمعاملات غير المادية أو الأحداث أو الظروف الأخرى غير جوهرية ولا يلزم الإفصاح عنها. قد تكون معلومات السياسة المحاسبية جوهرية بسبب طبيعة المعاملات ذات الصلة أو الأحداث أو الظروف الأخرى، حتى لو كانت المبالغ غير جوهرية. ومع ذلك، فإنه ليست كل معلومات السياسة المحاسبية المتعلقة بالمعاملات المادية أو الأحداث أو الظروف الأخرى جوهرية في حد ذاتها.

تسري التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 1 للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2023، مع السماح بالتطبيق المبكر ويتم تطبيقها مستقبلاً. التعديلات على بيان الممارسة 2 للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لا تحتوي على تاريخ سريان أو متطلبات الإنتقال.

- **التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 8 السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء - تعريف التقديرات المحاسبية**

تستبدل التعديلات تعريف التغيير في التقديرات المحاسبية بتعريف التقديرات المحاسبية. بموجب التعريف الجديد، فإن التقديرات المحاسبية هي "المبالغ النقدية في البيانات المالية التي تخضع لعدم التأكد في القياس".
تم حذف تعريف التغيير في التقديرات المحاسبية. ومع ذلك، فقد احتفظ المجلس بمفهوم التغيرات في التقديرات المحاسبية في المعيار مع الإيضاحات التالية:

- لا يعتبر التغيير في التقدير المحاسبي الناتج عن معلومات جديدة أو تطورات جديدة تصحيحاً لخطأ
- إن التأثيرات المرتبطة بالتغيير في أحد المدخلات أو أسلوب القياس المستخدم لتطوير التقدير المحاسبي هي تغييرات في التقديرات المحاسبية إذا لم تكن ناتجة عن تصحيح أخطاء الفترة السابقة

تسري التعديلات على الفترات التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2023 للتغيرات في السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية التي تحدث في أو بعد بداية تلك الفترة، مع السماح بالتطبيق المبكر.

- **التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 12 - ضرائب الدخل - الضرائب المؤجلة المتعلقة بالأصول والالتزامات الناشئة عن عملية واحدة**

تقدم التعديلات استثناء آخر من الإعفاء من الاعتراف المبدئي. بموجب التعديلات، لا تطبق المنشأة إعفاء الإعتراف المبدئي للمعاملات التي تنشأ عنها فروق مؤقتة بين المبالغ الخاضعة للضريبة والمبالغ المستحقة.

بناءً على قانون الضرائب المعمول به، قد تنشأ فروق مؤقتة متساوية وخاضعة للخصم عند الإعتراف المبدئي بأصل ومطلوبات في معاملة لا تمثل إندماج أعمال ولا تؤثر على المحاسبة ولا الربح الخاضع للضريبة. على سبيل المثال، قد ينشأ هذا عند الإعتراف بإلتزام عقد الإيجار وما يقابله من حق استخدام الأصل بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 في تاريخ بدء عقد الإيجار.

بعد التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 12، يتعين على المنشأة الإعتراف بأصل ومطلوبات الضريبة المؤجلة ذات الصلة، مع إدراج أي أصل ضريبي مؤجل يخضع لمعايير الإسترداد في المعيار المحاسبي 12.

تسري التعديلات على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2023، مع السماح بالتطبيق المبكر.

4- السياسات المحاسبية الهامة

إن أهم السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد هذه البيانات المالية المجمعة هي كما يلي:

4/1) أسس إعداد البيانات المالية المجمعة

- تم إعداد هذه البيانات المالية المجمعة المرفقة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسير معايير التقارير المالية الدولية (IFRIC) ومتطلبات قانون الشركات بدولة الكويت وتعديلاته اللاحقة.
- إن السياسات المحاسبية المطبقة في إعداد هذه البيانات المالية المجمعة متسقة مع تلك المستخدمة في إعداد البيانات المالية المجمعة السنوية للسنة السابقة.
- تم إعداد هذه البيانات المالية المجمعة على أساس مبدأ التكلفة التاريخية للقياس المعدل بإعادة التقييم بالقيمة العادلة لبعض الموجودات المالية (استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة و استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر)، كما تم عرض هذه البيانات المالية المجمعة بالدينار الكويتي.
- إن إعداد البيانات المالية المجمعة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة وضع تقديرات وإفتراضات قد تؤثر على المبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات والإفصاح عن الموجودات والمطلوبات المحتملة بتاريخ البيانات المالية المجمعة والمبالغ المدرجة للإيرادات والمصروفات خلال الفترة الصادر عنها التقرير. كما يتطلب أيضا من الادارة ممارسة بعض من أحكامها خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية. إن المناطق التي تتخللها درجة عالية من الافتراضات أو التعقيد أو حيث تكون التقديرات والإفتراضات جوهرية بالنسبة للبيانات المالية المجمعة مبينة في إيضاح رقم (5).

4/2) أسس تجميع البيانات المالية

تتضمن البيانات المالية المجمعة على البيانات المالية لشركة اكتتاب القابضة ش.م.ك.ع - "الشركة الأم" وشركاتها التابعة (يشار إليهم مجتمعين "بالمجموعة") المبينة في ايضاح (6).

إن الشركات التابعة هي تلك الشركات التي تسيطر عليها الشركة الأم، وتكون السيطرة قائمة عندما يكون لدى الشركة الأم المقدرة بشكل مباشر أو غير مباشر على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية والحصول على المنافع من أنشطتها. تتحقق سيطرة الشركة الأم عندما:

- تتم السيطرة علي الشركة المستثمر بها.
- التعرض لعائدات متغيرة أو تملك حقوق بها نتيجة مشاركتها في الشركة المستثمر بها.
- تكون لها المقدرة على استخدام سلطتها لتؤثر علي عائدات الشركة المستثمر بها.

في حالة عدم امتلاك الشركة الأم الأغلبية في حقوق التصويت في الشركة المستثمر بها، فإن الشركة الأم تأخذ بعين الاعتبار حقائق وعوامل أخرى في تقييم السيطرة والتي تتضمن:

- ترتيب تعاقدي بين الشركة الأم ومالكي أصوات أخرين.
- حقوق ناتجة من ترتيبات تعاقدية أخرى.
- حقوق تصويت الشركة الأم.
- حقوق تصويت محتملة.

يتم ادراج البيانات المالية للشركات التابعة المستحوذ عليها أو المستبعدة ضمن البيانات المالية المجمعة من تاريخ بدء السيطرة فعليا وحتى تاريخ انتهاء السيطرة فعليا.
يتم تجميع البيانات المالية للشركات التابعة على اساس كل بند من خلال اضافة البنود المتشابهة للموجودات والمطلوبات والدخل والمصروفات. عند التجميع يتم استبعاد الأرصدة والمعاملات بين الشركات بالكامل بما فيها الأرباح والخسائر غير المحققة بين الشركات. يتم إعداد البيانات المالية المجمعة باستخدام سياسات محاسبية موحدة للمعاملات المتماثلة وللأحداث الأخرى التي تتم في ظروف متشابهة.

يتم إعداد البيانات المالية للشركات التابعة لنفس التاريخ أو بتاريخ لا يتجاوز ثلاثة أشهر قبل نهاية السنة المالية للشركة الأم باستخدام سياسات محاسبية مماثلة. يتم إجراء تعديلات لتعكس أثر المعاملات الهامة أو الأحداث الأخرى التي وقعت بين تواريخ نهاية السنة المالية للشركات التابعة وتاريخ نهاية السنة المالية للشركة الأم.

يتم تحديد الحصص غير المسيطرة في صافي موجودات الشركات التابعة المجمعة بشكل منفصل عن حقوق ملكية المجموعة في هذه الشركات. تتكون الحصص غير المسيطرة من مبلغ تلك الحقوق في تاريخ الدمج الفعلي للأعمال والحصة غير المسيطرة للمنشأة في التغيرات في حقوق الملكية منذ تاريخ الدمج. إن الخسائر ضمن شركة تابعة تعود إلى الحصة غير المسيطرة حتى إذا أدى ذلك إلى عجز في الرصيد.

يتم تعديل القيم الدفترية للحقوق المسيطرة وغير المسيطرة وذلك لتعكس التغيرات في حصتها في المجموعة التابعة ويتم إدارج أي فرق بين القيمة التي تم فيها تعديل الحقوق غير المسيطرة والقيمة العادلة للمبلغ المدفوع أو المستلم مباشرة في حقوق الملكية وتكون متاحة لمساهمي الشركة الأم. يتم إظهار الحقوق غير المسيطرة في بند مستقل في بيانات المركز المالي المجمع والربح أو الخسارة والدخل الشامل الأخرالمجمع. يتم تصنيف الحقوق غير المسيطرة كإلتزامات مالية إلى الحد الذي يكون فيه هناك إلتزام يتوجب سداد نقدي أو تسليم أصول مالية أخرى لتسوية الحقوق غير المسيطرة.

عند حدوث تغير في ملكية الشركات التابعة دون فقدان السيطرة فإنه يتم المحاسبة عن هذه المعاملة ضمن حقوق الملكية. أما في حالة فقدان السيطرة نتيجة تغير في الملكية فإنه يتم:

- إلغاء الاعتراف بأصول وإلتزامات المجموعة التابعة من بيان المركز المالي المجمع (ويشمل ذلك الشهرة).
- الاعتراف بأي استثمار محتفظ به في المجموعة التابعة بقيمتها العادلة عند فقدان السيطرة.
- إلغاء حقوق الحصص غير المسيطرة.
- الاعتراف بالربح أو الخسارة المرتبطة بفقدان السيطرة في بيان الربح أو الخسارة المجمع.

4/3) **الإلتزامات المالية/حقوق الملكية**

يتم لاحقاً قياس وتسجيل الإلتزامات المالية، غير تلك المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة المجمع، بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة العائد الفعلي. يتم تصنيف حصة الملكية كالتزامات مالية في حال وجود التزام تعاقدي لتسليم النقد أو أصل مالي آخر.

4/4) **الأدوات المالية**

التحقق والقياس المبدئي وعدم التحقق

يتم تحقق الأصول والإلتزامات المالية عندما تصبح "المجموعة" طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة المالية وتقاس مبدئياً بالقيمة العادلة المعدلة بتكاليف المعاملات، باستثناء تلك المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والتي تقاس مبدئياً بالقيمة العادلة. القياس اللاحق للأصول والإلتزامات المالية مبين أدناه.

يتم إلغاء الأصل المالي (وأينما كان ذلك منطبقاً إلغاء جزء من الأصل المالي أو جزء من مجموعة أصول مالية متشابهة) عند:

- انتهاء الحق في استلام التدفقات النقدية من الأصل.
- تحويل المجموعة لحقها في استلام التدفقات النقدية من الأصل أو أنها أخذت على عاتقها إلتزاماً بدفع هذه التدفقات النقدية المستلمة بالكامل بدون تأخير كبير إلى طرف اخر بموجب ترتيبات "التمرير البيني".
  أ. تحويل المجموعة بشكل أساسي جميع مخاطر ومنافع الأصل.
  ب. لم تحول المجموعة ولم تحتفظ، على نحو جوهري، بكامل المخاطر والمنافع المرتبطة بالأصل إلا أنها حولت السيطرة على الأصل.

عندما تقوم "المجموعة" بتحويل الحق في استلام التدفقات النقدية من تلك الأصول المالية وعندما تدخل المجموعة في ترتيبات القبض والدفع ولم تقم بتحويل كافة مخاطر ومزايا الأصل أو تحويل السيطرة على الأصل، ويتحقق الأصل الجديد بمقدار استمرار سيطرة المجموعة على هذا الأصل.

يتم إلغاء الإلتزام المالي عندما يتم الوفاء بالإلتزام أو إلغاؤه أو نفاذه. عندما يتم استبدال إلتزام قائم بإلتزام أخر من نفس المقترض بشروط مختلفة إلى حد كبير أو أن يتم تغيير شروط الإلتزام المالي بشكل كبير فإن هذا الإستبدال أو التعديل يعامل كإلغاء للإلتزام الأصلي والإعتراف بإلتزام جديد، ويتم الإعتراف بالفرق بين المبالغ الدفترية المتعلقة بذلك في بيان الربح أو الخسارة المجمع.

تصنيف الموجودات المالية

لغرض القياس اللاحق، يتم تصنيف الموجودات المالية إلى الفئات التالية عند التحقق المبدئي:

- الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة
- الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر (FVTOCI)
- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة (FVTPL)

يتم تحديد التصنيف من خلال كل من:
- نموذج أعمال المنشأة لإدارة الأصول المالية.
- خصائص التدفقات النقدية التعاقدية للأصل المالي.

يجوز "للمجموعة" إجراء الانتخابات/التعيين غير القابلة للإلغاء عند التحقق المبدئي لأصل مالي:
- يجوز للمجموعة اختيار لا رجعة فيه لعرض التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة لاستثمار في حقوق الملكية في الدخل الشامل الأخر إذا تم استيفاء معايير معينة ؛ و
- يجوز "للمجموعة" تعيين لا رجعة فيه لأي استثمار دين يفي بالتكلفة المطفأة أو معايير FVTOCI

كمقاس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة FVTPL إذا كان ذلك يلغي أو يخفض بشكل كبير من عدم تطابق محاسبي.

القياس اللاحق للموجودات المالية

- **الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة**

يتم قياس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة إذا كانت الموجودات مستوفية للشروط التالية (ولم يتم تصنيفها على أنها FVTPL):

يتم الإحتفاظ بها ضمن نموذج أعمال يهدف إلى الإحتفاظ بالموجودات المالية وجمع التدفقات النقدية التعاقدية.
- الشروط التعاقدية للأصول المالية تؤدي إلى التدفقات النقدية التي هي فقط مدفوعات أصل وفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

بعد التحقق المبدئي، يتم قياسها بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي، ناقصا مخصص الإنخفاض في القيمة. يتم حذف الخصم عندما يكون تأثير الخصم غير مادي.

تقوم "المجموعة" باحتساب الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر FVTOCI إذا كانت الأصول تستوفي الشروط التالية:
- يتم الإحتفاظ بها بموجب نموذج أعمال هدفه هو "الإحتفاظ لجمع" التدفقات النقدية المرتبطة وبيعها ؛ و
- الشروط التعاقدية للأصول المالية تؤدي إلى التدفقات النقدية التي هي فقط مدفوعات أصل وفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

سيتم إعادة تدوير أية أرباح أو خسائر معترف بها في الدخل الشامل الأخر (OCI) إلى بيان الربح أو الخسارة المجمع عند إلغاء الاعتراف بالأصل (فيما عدا الاستثمارات في حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر FVTOCI كما هو موضح أدناه).

استثمارات الأسهم بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر FVTOCI
عند التحقق المبدئي، يجوز للمجموعة إجراء انتخاب غير قابل للنقض (على أساس الادوات) لتعيين استثمارات في أدوات حقوق الملكية كاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر FVTOCI. لا يسمح بالتعيين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر FVTOCI إذا تم الاحتفاظ بالاستثمار في الأسهم بغرض المتاجرة أو إذا كان هذا الإستثمار مقابل طارىء معترف به من قبل المشتري في عملية دمج الأعمال.

يتم الإحتفاظ بأصل مالي لغرض المتاجرة في الحالات التالية:
- تم الحصول عليه بشكل أساسي لغرض بيعه في الأجل القريب ؛ أو
- عند التحقق المبدئي فإنه جزء من محفظة أدوات مالية محددة تقوم "المجموعة" بإدارتها مع بعضها البعض ولديها دليل على نمط فعلي حديث لجني أرباح قصيرة الاجل؛ أو
- هو مشتق (باستثناء المشتقات التي هي عقد ضمان مالي أو أداة تحوط محددة وفعالة).

الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر يتم قياسها مبدئياً بالقيمة العادلة زائداً تكاليف المعاملة.

بعد ذلك، يتم قياسها بالقيمة العادلة مع الإعتراف بالارباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة في الدخل الشامل الأخر والمتراكمة في احتياطي القيمة العادلة. يتم تحويل الربح أو الخسارة المتراكمة إلى أرباح محتجزة ضمن بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع.

يتم إثبات توزيعات الأرباح على هذه الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية في بيان الربح او الخسارة المجمع.

- **الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر**

يتم تصنيف الموجودات المالية التي لا تفي بمعايير القياس بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر FVOCI بالقيمة العادلة من خلال الربح اوالخسارة. علاوة على ذلك، بغض النظر عن الموجودات المالية لنموذج العمل التي تدفقاتها النقدية التعاقدية ليست فقط مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة يتم احتسابها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. تندرج جميع الأدوات المالية المشتقة ضمن هذه الفئة، باستثناء تلك المحددة والفعالة كأدوات تحوط، والتي تنطبق عليها متطلبات محاسبة التحوط (أنظر أدناه). تشتمل الفئة أيضاً على استثمارات في أسهم حقوق الملكية.

يتم قياس الموجودات في هذه الفئة بالقيمة العادلة مع إثبات الأرباح أو الخسائر في بيان الربح أو الخسارة المجمع.
يتم تحديد القيمة العادلة للموجودات المالية في هذه الفئة بالرجوع إلى معاملات السوق النشطة أو باستخدام تقنية تقييم عندما لا يوجد سوق نشط.
تشتمل الأصول المالية للمجموعة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة على ما يلي:
- الإستثمار في السندات
- الإستثمار في أسهم حقوق الملكية

انخفاض القيمة

الموجودات المالية غير المشتقة

الموجودات المالية يتم تقيمها بتاريخ كل تقرير لتحديد فيما إذا كان هناك دليل موضوعي لأنخفاض القيمة.
يتضمن الدليل الموضوعي على انخفاض قيمة الموجودات المالية ما يلي:
- تعثر أو تقصير من جهة المدين.
- إعادة جدولة المبلغ المستحق "للمجموعة" وفقاً للشروط التي لم تقم "المجموعة" أخذها بالأعتبار.
- مؤشرات على أن المدين سيدخل في حالة أفلاس، أو
- بيانات ظاهرة تشير إلى أن هناك نقص بالقياس بخصوص التدفقات النقدية المتوقعة من مجموعة الموجودات المالية.

الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفاه

تتضمن الموجودات المالية المقاسة بالتكلفه المطفاه من النمم المدينة التجارية والنقد لدى البنوك وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) ومخصص الخسائر يتم قياسها وفقاً لكل من الأسس التاليه:
- الخسائر الائتمانية المتوقعه لمده 12 شهر: أن هذه الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن الأحداث الأفتراضية التي من الممكن حدوثها خلال 12 شهر بعد تاريخ التقرير.
- الخسائر الأئتمانية المتوقعة خلال فترة الائتمان: هى الخسائر الأئتمانية المتوقعة التي تنتج عن جميع الأحداث الأفتراضية المحتملة خلال العمر المتوقع للأداه المالية.

أختارت "المجموعة" قياس مخصص خسائر النمم المدينة التجارية، بمبلغ يساوي الخسائر الأئتمانية المتوقعة لفترة الأئتمان.
عند تحديد مخاطر الأئتمان لموجود مالي زاد بصورة مهمة منذ الأعتراف المبدئي وعند تقدير الخسائر الأئتمانية المتوقعة، تأخذ "المجموعة" بالأعتبار معلومات مؤيده ومعقولة خاصة ومتوفرة بدون جهد ولا تكلفة. أن هذا يتضمن كل من معلومات الكمية والنوعية والتحليلات، على أساس الخبرة التاريخية والمعلومات حول تقييم مخاطر الأئتمان والنظرة المستقبلية للمعلومات.
تفترض "المجموعة" بأن مخاطر الأئتمان على موجود مالي قد زاد بصورة مهمة إذا كانت الفترة المستحقة لاكثر من 365 يوم. تعتبر "المجموعة" أن الموجود المالي في حالة تعثر عندما:
- يكون من غير المرجح أن يسدد عميل التزاماته الأئتمانية "للمجموعة" بالكامل، دون لجوء "المجموعة" لأجراءات مثل تحصيل الضمان المستحق (إن كانت تحتفظ بأي ضمان).
- يكون الموجود المالي مستحق السداد لفترة تزيد عن 365 يوم.

الخسائر الأئتمانية المتوقعه هى التقديرات المحتملة المرجحه لخسائر الأئتمان. يتم قياس خسائر الأئتمان بالقيمة الحالية لجميع حالات العجز النقدي (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للكيان وفقاً للعقد والتدفقات النقدية التي تتوقع "المجموعة" استلامها) يتم خصم الخسائر الأئتمانية المتوقعة بمعدل الفائدة الفعلي للموجود المالي.

الموجودات المالية منخفضة القيمة الأئتمانية
تقوم "المجموعة" بتاريخ كل تقرير، بتقييم الموجودات المالية الظاهرة بالتكلفة المطفأه.
يعتبر موجود مالي أنه "منخفض القيمة الأئتمانية" عندما يقع حدث أو أكثر له تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من الموجود المالي.

عرض أنخفاض القيمة
يتم خصم مخصص خسائر الموجودات المالية التي تقاس بالتكلفة المطفأه من القيمة الدفترية الأجمالية للموجودات.
خسائر أنخفاض القيمة الخاصة بالذمم التجارية والذمم المدينة الأخرى يتم عرضها ضمن المصاريف الادارية والعمومية في بيان الربح أو الخسارة المجمع.

4/5) دمج الأعمال
يتم استخدام طريقة الاقتناء في المحاسبة عن عمليات دمج الأعمال. يتم قياس المقابل المحول في دمج الأعمال بالقيمة العادلة التي يتم احتسابها بمجموع مبلغ القيم العادلة للموجودات التي حولتها "المجموعة" بتاريخ الاقتناء، أو المطلوبات التي تكبدتها "المجموعة" عن المالكين السابقين "للمجموعة" المشتراة وأدوات حقوق الملكية التي أصدرتها "المجموعة" مقابل السيطرة على "المجموعة" المشتراة. يتم بوجه عام إثبات التكاليف المتعلقة بعملية الإمتلاك في الربح أو الخسارة عند تكبدها.

كما في تاريخ الاقتناء، يتم الإعتراف بالموجودات المحددة المشتراة والمطلوبات المفترضة بالقيمة العادلة في تاريخ الاقتناء، باستثناء الموجودات المؤجلة الضريبة أو المطلوبات أو أدوات حقوق الملكية المرتبطة بترتيبات الدفع على أساس الأسهم والموجودات المصنفة على أنها محتفظ بها للبيع في الحالات التي يتم احتسابها وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية ذات الصلة.

يتم قياس الشهرة باعتبارها الزيادة في مبلغ المقابل المحول، ومبلغ أية حصص غير مسيطرة في المجموعة المشتراة، والقيمة العادلة لحصة حقوق الملكية التي كانت تحتفظ بها سابقا المجموعة المشترية في المجموعة المشتراة وذلك فوق صافي المبالغ بتاريخ الشراء للموجودات المحددة التي تم شراؤها والمطلوبات التي تم تحملها.
وإن حدث، بعد إعادة التقييم، أن كان صافي المبالغ بتاريخ الشراء للموجودات المحددة التي تم شراؤها والمطلوبات التي تم تحملها تزيد عن مبلغ الثمن المحول، ومبلغ أية حصص غير مسيطرة في المجموعة المشتراة، والقيمة العادلة لحصة حقوق الملكية (إن وجدت) التي كانت تحتفظ بها سابقا المجموعة المشترية في المجموعة المشتراة، يتم الاعتراف بالزيادة مباشرة في بيان الربح أو الخسارة المجمع كربح شراء من الصفقة.
يجوز قياس الحصص غير المسيطرة مبدئيا إما بالقيمة العادلة أو بنسبة الحصص غير المسيطرة للمبالغ المثبتة لصافي قيمة الموجودات المحددة للمجموعة المشتراة. يتم اختيار أساس القياس بناءً على كل معاملة على حدة. يتم قياس الأنواع الأخرى من الحصص غير المسيطرة بالقيمة العادلة أو، عند الاقتضاء، على الأساس المحدد في المعايير الدولية للتقارير المالية الأخرى.

عندما يتم إنجاز دمج للأعمال على مراحل، فإن حصة حقوق الملكية التي كانت تحتفظ بها المجموعة سابقا في المجموعة المشتراة يتم إعادة قياسها بالقيمة العادلة بتاريخ الشراء (تاريخ سيطرة المجموعة) ويتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة، إن وجدت، في بيان الربح أو الخسارة المجمع. المبالغ الناتجة من حصص في المجموعة المشتراة قبل تاريخ الشراء والتي تم في السابق الاعتراف بها في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الأخر المجمع يتم إعادة تصنيفها في الربح أو الخسارة المجمع وذلك في حالة أن معاملتها على هذا النحو ستكون مناسبة إذا تم استبعاد تلك الحصة.

4/6) النقد والنقد المعادل
يتم تصنيف النقد بالصندوق، والودائع تحت الطلب ولأجل لدى البنوك التي لا تتجاوز آجال استحقاقها الأصلية ثلاثة أشهر بالصافي من تسهيلات السحب البنكي على المكشوف كنقد ونقد معادل في بيان التدفقات النقدية المجمع.

4/7) استثمار في شركة زميلة

الشركة الزميلة هي منشأة يكون للمجموعة تأثير مهم عليها وهي ليست شركة تابعة أو حصة في مشروع مشترك. إن التأثير الجوهري هو القدرة على المشاركة في القرارات المالية والسياسات التشغيلية للشركة المستثمر فيها لكنه ليس سيطرة أو سيطرة مشتركة على هذه السياسات.

يتم المحاسبة عن استثمار "المجموعة" في الشركات الزميلة وفقاً لطريقة حقوق الملكية وتتطلب هذه الطريقة إثبات حصة "المجموعة" بتاريخ بيان المركز المالي المجمع بالتكلفة بالإضافة لحصة "المجموعة" في كافة التغيرات اللاحقة في صافي أصول الشركة الزميلة ناقصاً أي انخفاض في القيمة، ويعكس بيان الربح أو الخسارة المجمع حصة "المجموعة" في نتائج أعمال الشركات الزميلة.

إن أي زيادة في تكلفة امتلاك حصة "المجموعة" عن صافي القيمة العادلة المحددة للأصول والخصوم والالتزامات الطارئة للشركة الزميلة المسجلة بتاريخ الامتلاك يتم الاعتراف بها كشهرة.

يتم إدراج الشهرة ضمن القيمة الدفترية للاستثمار ويتم فحص انخفاض قيمتها كجزء من قيمة هذا الاستثمار. يتم الاعتراف في الحال في بيان الربح أو الخسارة المجمع بأي زيادة، بعد إعادة التقدير لحصة "الشركة الأم" في القيمة العادلة للأصول والخصوم والالتزامات الطارئة المحددة عن تكلفة الامتلاك.

يتم تخفيض توزيعات الأرباح المستلمة من الشركة الزميلة من القيمة الدفترية للاستثمار. إن التعديلات على القيمة الدفترية يمكن أن تكون أيضاً ضرورية لإثبات التغيرات في حصة "المجموعة" في الشركة الزميلة التي تنتج عن التغيرات في حقوق ملكية الشركة الزميلة. يتم الاعتراف في الحال في بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع بالتغيرات في حصة "المجموعة" من حقوق ملكية الشركة الزميلة.

عندما تتساوى أو تزيد حصة "المجموعة" في الخسائر من الشركة الزميلة عن حصة "المجموعة" في المجموعة الزميلة متضمناً أية ذمم مدينة غير مضمونة، فلا تعترف "المجموعة" بخسائر إضافية ما لم تتكبد التزامات أو أن تقوم بإجراء دفعات نيابة عن المجموعة الزميلة.

يتم حذف الأرباح غير المحققة من العمليات المالية مع الشركة الزميلة بحدود حصة "المجموعة" في الشركة الزميلة، ويتم حذف الخسائر غير المحققة أيضاً ما لم توفر المعاملة دليلاً على انخفاض في قيمة الأصل المحول.

يتم إجراء تقييم لانخفاض قيمة الاستثمار في الشركات الزميلة عندما يوجد دليل على انخفاض قيمة الأصل أو عندما تكون الخسائر التي تم الاعتراف بها في سنوات سابقة لم تعد قائمة.

يتم إعداد البيانات المالية للشركة الزميلة بتاريخ البيانات المالية "للشركة الأم" أو بتاريخ مبكر لا يزيد عن ثلاثة أشهر من تاريخ البيانات المالية " للشركة الأم" ويتم استخدام سياسات محاسبية متماثلة. وحيثما يكون ذلك عملياً فإنه يتم إدخال تعديلات بآثار العمليات المهمة أو الأحداث الأخرى التي أجريت بين تاريخ البيانات المالية للشركات الزميلة وتاريخ البيانات المالية " للشركة الأم".

عندما تفقد "المجموعة" تأثيرا جوهريا على الشركة الزميلة تقوم "المجموعة" بقياس وإثبات أي استثمار محتفظ له بقيمته العادلة. أي فرق بين القيمة الدفترية للشركة الزميلة عند فقدان تأثير جوهري عليها والقيمة العادلة للاستثمار المحتفظ به والمحصل من البيع يتم إثباته في بيان الربح أو الخسارة المجمع.

4/8) استثمارات مرابحة

إن المرابحة هي معاملة إسلامية تتضمن شراء أصل وبيعه فوراً بالتكلفة زائداً ربحاً متفق عليه. يتم سداد المبلغ المستحق على أساس الدفع المؤجل. عندما تختص مخاطر الائتمان بمعاملة لمؤسسة مالية. فإن المبلغ المستحق يصنف كاستثمار مرابحة. وعندما تختص مخاطر الائتمان لمعاملة لطرف غير المؤسسة المالية، فإن المبلغ المستحق يصنف كمديني مرابحة. يتم إدراج استثمارات المرابحة ناقصاً مخصص لقاء انخفاض القيمة، إن وجد.

4/9) الممتلكات والمعدات

تدرج الممتلكات والمعدات بالتكلفة ناقصا الاستهلاك المتراكم وتقوم الادارة بمراجعة القيمة الاستردادية للممتلكات والمعدات بتاريخ المركز المالي المجمع. وإذا انخفضت القيمة الاستردادية للممتلكات والمعدات عن القيمة الدفترية يتم تخفيض القيمة الدفترية الى القيمة الاستردادية في الحال وإذا تغيرت الأعمار الانتاجية عن الاعمار المقدرة لها فإنه يتم تغيير الأعمار الانتاجية من بداية السنة التي حدث بها التغيير بدون أثر رجعي.

تدرج أرباح أو خسائر بيع الممتلكات والمعدات في بيان الربح أو الخسارة المجمع بمقدار الفرق بين صافي القيمة البيعية وصافي القيمة الدفترية لها.

تستهلك الممتلكات والمعدات بطريقة القسط الثابت لتخفيض قيمتها الى القيمة التخريدية لها على مدى الاعمار الانتاجية المقدرة وهى خمس سنوات.

تدرج الممتلكات تحت الإنشاء لأغراض الإنتاج، الإيجار أو لأغراض إدارية أو لأغراض لم تحدد بعد بالتكلفة ناقصاً أي خسائر محققة نتيجة إنخفاض القيمة. وتشتمل التكلفة على الأتعاب المهنية. يبدأ إستهلاك هذه الأصول، على نفس أساس إحتساب أصول الممتلكات الأخرى، حينما يتم تجهيز الأصول لإستخدامها المزمع.

4/10) انخفاض قيمة الموجودات الملموسة (بما في ذلك الاستثمار في شركة زميلة)

في تاريخ كل بيان مركز مالي مجمع، تقوم المجموعة بمراجعة المبالغ الدفترية لموجوداتها الملموسة وغير الملموسة لتحدد ما إذا كان هناك أي دليل على وجود انخفاض في قيمة هذه الموجودات .فإذا ما ظهر مثل ذلك الدليل، يتم تقدير القيمة الاستردادية لهذا الأصل حتى تتمكن المجموعة من تحديد مقدار خسارة انخفاض القيمة (إن وجدت) .وإذا لم يكن بالإمكان تقدير القيمة الاستردادية لأصل فردي، تقوم المجموعة بتقدير القيمة الاستردادية لوحدة توليد النقد التي يندرج ضمنها هذا الأصل.

إن القيمة الاستردادية هي القيمة العادلة ناقصا التكاليف اللازمة للبيع أو قيمة الاستخدام، أيهما أعلى .عند تحديد قيمة الاستخدام، يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدّرة إلى قيمتها الحالية باستخدام معدّل الخصم الذي يعكس تقييم السوق الحالي للقيمة الزمنية للأموال والمخاطر المتعلقة بالأصل.

في حالة تقدير القيمة الاستردادية للأصل (أو وحدة توليد النقد) بأقل من قيمته الدفترية، يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل) وحدة توليد النقد إلى مبلغ القيمة الاستردادية له .يتم الاعتراف بخسارة انخفاض القيمة مباشرة في بيان الربح أو الخسارة المجمع.

في حالة عكس خسارة انخفاض القيمة لاحقا، يتم زيادة القيمة الدفترية للأصل (وحدة توليد النقد) إلى مبلغ التقدير المعدّل لقيمته الاستردادية بحيث لا تتجاوز القيمة الدفترية التي كان سيتم تحديدها في حال عدم الاعتراف بأي خسارة ناتجة عن الانخفاض في قيمة الأصل (وحدة توليد النقد) في سنوات سابقة . يتم الاعتراف بعكس خسارة انخفاض القيمة مباشرة في الربح أو الخسارة المجمع إلا إذا كان هذا الأصل تم تسجيله بمبلغ إعادة التقييم، وفي هذه الحالة يدرج عكس خسارة انخفاض القيمة في فائض إعادة التقييم.

4/11) الذمم المدينة

تدرج الذمم المدينة بالقيمة الاسمية ناقصا مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة. تقوم المجموعة بشكل مستمر بقياس مخصص خسارة انخفاض في قيمة الذمم المدينة بمبلغ مساوي للخسارة الائتمانية المتوقعة

4/12) ذمم دائنة ومطلوبات

تدرج الذمم الدائنة والمطلوبات بالقيمة الاسمية ويتم قيد المطلوبات عن مبالغ ستدفع في المستقبل لقاء بضائع أو خدمات تم تسلمها، سواء صدرت بها فواتير من قبل المورد أم لم تصدر.

4/13) مخصص مكافأة نهاية الخدمة

يتم احتساب مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين طبقا لقانون العمل في القطاع الأهلي أو العقود المبرمة مع الموظفين وعلى فرض إنهاء خدمات جميع الموظفين بتاريخ المركز المالي المجمع. إن هذا الالتزام غير ممول وتتوقع الادارة ان تنتج عن هذه الطريقة تقديرا مناسبا لإلتزام "المجموعة" المتعلق بمكافأت نهاية الخدمة عن خدمات الموظفين السابقة والحالية.

4/14) حقوق الملكية، الإحتياطيات

- يتمثل رأس المال في القيمة الإسمية للأسهم التي تم إصدارها ودفعها.
- يتكون الاحتياطي القانوني والإختياري من مخصصات لأرباح السنة الحالية والسابقة وفقاً لمتطلبات قانون الشركات والنظام الأساسي للشركة الأم.
- احتياطي القيمة العادلة – والذي يتكون من الأرباح والخسائر المتعلقة بالموجودات المالية من خلال الدخل الشامل الأخر.
- تتضمن الخسائر المتراكمة كافة الأرباح والخسائر للسنة الحالية والسابقة. وجميع المعاملات مع مساهمي "الشركة الأم" تسجل بصورة منفصلة ضمن حقوق الملكية.

4/15) تحقق الإيراد

- يتم الاعتراف بالإيراد إما في وقت معين أو بمرور الوقت ، عندما تلبي المجموعة التزامات الأداء عن طريق نقل الخدمات الموعودة إلى عملائها. ويتم تحديد إجمالي سعر المعاملة للعقد بين التزامات الأداء المختلفة بناءً على أسعار البيع النسبية القائمة بذاتها. سعر المعاملة للعقد يستثني أي مبالغ يتم جمعها نيابة عن أطراف ثالثة.يتم الاعتراف بالإيراد إما في وقت معين أو بمرور الوقت ، كما تلبي المجموعة التزامات الأداء عن طريق الخدمات الموعودة إلى عملائها. وتقوم المجموعة بالاعتراف بمطلوبات العقد للمبالغ المستلمة فيما يتعلق بالتزامات الأداء غير المرضية وتقدم هذه المبالغ (إن وجدت)، كمطلوبات أخرى في بيان المركز المالي المجمع. وبالمثل، إذا أوفت المجموعة بالتزام أداء قبل أن تحصل على المقابل ، تعترف المجموعة إما بأصل عقد أو مستحق (إن وجد)، في بيان المركز المالي المجمع الخاص بها، اعتماداً على ما إذا كان هناك شيء آخر غير مرور الوقت مطلوب قبل استحقاق المبالغ.
- يتم الإعتراف بالإيرادات من الخدمات على أساس الوقت والمواد عندما يتم توفير الخدمات. يتم إصدار فواتير للعملاء بشكل دوري وفقاً للعقود الفردية مع تقدم العمل. يتم عرض أي مبالغ متبقية غير مسجلة في نهاية فترة التقرير في بيان المركز المالي المجمع كذمم مدينة حيث أن مرور الوقت فقط مطلوب قبل إستحقاق سداد هذه المبالغ.
- يدرج ربح بيع الاستثمارات بالفرق بين صافي حصيلة المبيعات النقدية والقيمة المدرجة للإستثمار المباع.
- يعترف بإيراد توزيعات الأرباح من الاستثمارات عندما يثبت الحق في استلامها.
- تحتسب بنود الإيرادات الأخرى عند اكتسابها في الوقت الذي يتم فيه تقديم الخدمات المتعلقة بها و/أو على أساس شروط الاتفاق التعاقدي لكل نشاط.

4/16) المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصص حينما يكون لدى المجموعة التزام حالي (قانوني أو استدلالي) نتيجة لحدث سابق، من المحتمل أنه يتطلب تدفق صادر للموارد المتضمنة للمنافع الاقتصادية لتسوية الالتزام، ويمكن عمل تقدير موثوق به لمبلغ ذلك الالتزام، ويتم مراجعة المخصصات في تاريخ كل مركز مالي مجمع وتعديلها لاظهار أفضل تقدير حالي.

4/17) التقاص

يتم التقاص فقط بين الموجودات والمطلوبات المالية ويتم إدراج صافي المبلغ في المركز المالي المجمع عند وجود حق قانوني ملزم بإجراء التقاص على المبالغ المسجلة وتنوى الإدارة السداد على أساس الصافي بحيث يتم تحقق الموجودات والمطلوبات في نفس الوقت.

4/18) العملات الأجنبية

إن العملة الرئيسية المستخدمة "للشركة الأم" هي الدينار الكويتي وبالتالي يتم عرض البيانات المالية المجمعة بالدينار الكويتي. تقيد المعاملات بالعملات غير العملة الرئيسية للمجموعة (العملات الأجنبية) حسب أسعار الصرف التقريبية السائدة بتاريخ المعاملة. يتم إعادة تحويل البنود غير النقدية بالقيمة العادلة والمسجلة بعملات أجنبية حسب أسعار الصرف السائدة بتاريخ تحديد القيمة العادلة. بينما لا يتم إعادة تحويل البنود غير النقدية التي تقاس وفقاً للتكلفة التاريخية بعملة أجنبية.

فروق التحويل الناتجة عن تسوية وإعادة تحويل البنود النقدية تسجل في بيان الربح أو الخسارة المجمع للفترة. وتسجل فروق التحويل الناتجة عن إعادة تحويل البنود غير النقدية المسجلة بالقيمة العادلة في بيان الربح أو الخسارة المجمع للفترة باستثناء الفروق الناتجة عن إعادة تحويل البنود غير النقدية ويتم الاعتراف بالأرباح والخسائر المتعلقة بها مباشرة في حقوق الملكية المجمع. وبالنسبة لتلك البنود غير النقدية. فإن أي أرباح أو خسائر ناتجة عن التحويل تسجل أيضاً في حقوق الملكية المجمع مباشرة.

يتم عرض موجودات ومطلوبات العملات الأجنبية للمجموعة بالدينار الكويتي باستخدام اسعار الصرف السائدة بتاريخ المركز المالي المجمع. يتم تحويل بنود الإيرادات والمصروفات وفقاً لمتوسط أسعارا لصرف للفترة. إلا إذا تقلبت اسعار الصرف بشكل كبير خلال السنة المالية وفي هذه الحالة يتم استخدام اسعار الصرف التقريبية السائدة بتاريخ المعاملات. يتم تصنيف فروقات التحويل الناتجة (إن وجدت)، كحقوق ملكية وتؤخذ إلى احتياطي التحويل "للمجموعة" تدرج فروقات التحويل في بيان الربح أو الخسارة الدخل الشامل الأخر المجمع في السنة المالية التي يتم فيها بيع العمليات الأجنبية.

4/19) ضريبة دعم العمالة الوطنية

تحتسب ضريبة دعم العمالة الوطنية وفقاً للقانون رقم 19 لسنة 2000 وقرار وزير المالية رقم 24 لسنة 2006 بواقع 2.5% من ربح المجموعة الخاص بمالكي "الشركة الأم" الخاضع للضريبة. وفقاً للقانون، يجب اقتطاع الإيرادات من الشركات الزميلة والتابعة وتوزيعات الأرباح النقدية من الشركات المدرجة التي تخضع لضريبة دعم العمالة الوطنية من ربح السنة.

4/20) حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي

تحتسب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بنسبة 1% من ربح "المجموعة" الخاص بمساهمي "الشركة الأم" الخاضع للضريبة وفقا لعملية الاحتساب المعدلة بناء على قرار أعضاء مجلس المؤسسة والذي ينص على أن الإيرادات من الشركات الزميلة والتابعة، ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة والتحويل إلى الاحتياطي القانوني يجب استثنازها من ربح السنة عند تحديد الحصة.

4/21) الزكاة

تحتسب حصة الزكاة بنسبة 1% من ربح "المجموعة" الخاص بمساهمي "الشركة الأم" وفقا لقرار وزارة المالية رقم 2007/58 الساري المفعول اعتبارا من 10 ديسمبر 2007.
بموجب لوائح ضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة، لا يسمح بترحيل أي خسائر إلى السنوات المستقبلية أو ردها لسنوات سابقة.

4/22) الالتزامات والموجودات المحتملة

لا يتم إدراج المطلوبات المحتملة في البيانات المالية المجمعة ويتم الافصاح عنها فقط ما لم يكن حدوث تدفق صادر للموارد المتضمنة للمنافع الاقتصادية مستبعداً، كما لا يتم الاعتراف بالموجودات المحتملة ويتم الافصاح عنها عندما يكون تحقيق منافع إقتصادية منها مرجحا.

4/23) تقرير القطاعات

يتم تحديد قطاعات الأعمال التشغيلية إستناداً إلى معلومات التقارير المالية الداخلية والتي تتم مراجعتها بصورة دورية من قبل صناع القرار من أجل تخصيص الموارد للقطاعات وتقييم أدائها .وتنقسم قطاعات الأعمال إما إلى قطاعات أعمال أو قطاعات جغرافية.
يمثل قطاع الأعمال تصنيف لعناصر المجموعة التي تقوم بتقديم منتجات أو خدمات تتعرض لمخاطر ولها مزايا تختلف عن تلك التي توجد في قطاعات أعمال أخرى.
يمثل القطاع الجغرافي تصنيف لعناصر المجموعة التي تقوم بتقديم منتجات أو خدمات في بيئة إقتصادية محددة تتعرض لمخاطر ولها مزايا تختلف عن تلك القطاعات التي تعمل في بيئات اقتصادية أخرى.

5- الأحكام المحاسبية الهامة والأسباب الرئيسية لعدم التأكد من التقديرات

إن إعداد البيانات المالية المجمعة وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة وضع تقديرات وإفتراضات قد تؤثر على المبالغ الواردة فى هذه البيانات المالية المجمعة ، حيث أن النتائج الفعلية قد تختلف عن تلك التقديرات. كما يتطلب من الإدارة تطبيق بعض من أحكامها وتقديراتها خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة. إن الأحكام والتقديرات الهامة بالنسبة للبيانات المالية المجمعة هي:

التقديرات

إلتزامات محتملة/مطلوبات

تنشأ الإلتزامات المحتملة نتيجة أحداث ماضية يتأكد وجودها فقط بوقع أو عدم وقع حدث أو أحداث مستقبلية غير مؤكدة لا تقع بالكامل ضمن سيطرة المجموعة. يتم تسجيل مخصصات الإلتزامات عندما تعتبر الخسارة محتملة ويمكن تقديرها بصورة معقولة. إن تحديد ما إذا كان يجب تسجيل مخصص من عدمة مقابل أية إلتزامات محتملة يستند إلى أحكام الإدارة.

الأسباب الرئيسية لعدم التأكد من التقديرات:

إنخفاض قيمة الموجودات الملموسة والأعمار الإنتاجية

تقوم إدارة المجموعة سنوياً بإختبار إنخفاض قيمة الموجودات الملموسة طبقاً للسياسات المحاسبية المبينة في إيضاح 4. يتم تحديد القيمة المستردة لأصل ما على أساس طريقة الإستخدام. تستخدم هذه الطريقة توقعات حول التدفقات النقدية المقدرة على مدى العمر الإنتاجي المقدر للأصل المخصوم بإستخدام معدلات السوق.
تقوم إدارة المجموعة بتحديد الأعمار الإنتاجية المقدرة ومبالغ الإستهلاك المتعلقة بها. سيتغير مبلغ الإستهلاك المحمل للسنة المالية بشكل كبير إذا كان العمر الإنتاجي الفعلي يختلف عن العمر الإنتاجي المتوقع للأصل.

6- الشركات التابعة

تتضمن هذه البيانات المالية المجمعة البيانات المالية "للشركة الأم" وشركاتها التابعة وبياناتها كما يلي :

اسم الشركة	الكيان القانوني	النشاط	بلد التأسيس	نسبة المساهمة % 2021	نسبة المساهمة % 2020
شركة بترو للأعمال المتكاملة القابضة شركة مجموعة أكتتاب الدولية القابضة	ش.م.ك.مقفلة ذ.م.م	شركة قابضة شركة قابضة	دولة الكويت دولة الكويت	% 98.75 %100	%98.75 -

- تم تجميع البيانات المالية للشركة التابعة (شركة بترو للأعمال المتكاملة القابضة ش.م.ك قابضة) إستناداً إلي بيانات مالية مدققة كما في 31 ديسمبر 2021.
- تم إعداد البيانات المالية للشركة التابعة (شركة بترو للأعمال المتكاملة القابضة – ش.م.ك مقفلة قابضة) على أساس مبدأ الاستمرارية بالرغم من أن تلك الشركة تكبدت خسائر متراكمة بلغت 5,177,967 دينار كويتي كما فى 31 ديسمبر 2021 وهو ما يزيد عن رأس مال الشركة، وطبقاً للمادة (274) من قانون الشركات فقد أوصى مجلس إدارة الشركة التابعة بعقد جمعية عمومية للنظر في استمرارية الشركة ومعالجة الخسائر المتراكمة.
- خلال السنة المالية الحالية، قامت الشركة الأم بالمساهمة فى تأسيس شركة جديدة (شركة مجموعة أكتتاب الدولية القابضة - ذ.م.م) بنسبة ملكية 50% ملكية مباشرة و50% ملكية غير مباشرة مُسجلة باسم طرف ذو صلة ويوجد تنازل خطي غير موثق لصالح الشركة الأم وعليه أصبح لدي الشركة الأم السيطرة علي السياسات المالية والتشغيلية لهذه الشركة. وقد تم تجميع البيانات المالية لتلك الشركة بنسبة 100%. تم تجميع البيانات المالية لهذه الشركة إستناداً إلي بيانات مالية مدققة من قبل مراقب حسابات أخر كما في 31 ديسمبر 2021.

7- النقد والنقد المعادل

	2021	2020
نقد بالصندوق	360	1,630
نقد لدى البنوك	3,624	23,187
نقد لدى محافظ استثمارية	35,151	123,351
	39,135	148,168

8- استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

	2021	2020
استثمارات في أسهم محلية – مسعرة	162,701	181,533
استثمارات في صناديق محلية – غير مسعرة	20,800	20,800
	183,501	202,333

- تم إدراج قيمة الاستثمارات المالية في صناديق محلية غير مسعرة (صندوق المدينة) بناءاً على صافي قيمة الوحدة للصندوق كما في 31 مارس 2021 حيث أن هذا الصندوق تحت التصفية.
- تم تقييم الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة وفقاً لوسائل التقييم المبينة في (إيضاح – 22).

9- استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

	2021	2020
استثمارات في أوراق مالية مسعرة	69,879	1,823,829
استثمارات في أوراق مالية غير مسعرة	5,155,648	3,983,920
	5,225,527	5,807,749

إن تفاصيل الحركة على الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر خلال السنة المالية:

	2021	2020
الرصيد في 1 يناير	5,807,749	5,282,385
الإضافات	3,679,636	4,155,976
الإستبعادات *	(4,030,098)	(3,017,682)
نتيجة استبعاد شركة تابعة	-	(863,555)
التغير في القيمة العادلة	(231,760)	250,625
	5,225,527	5,807,749

- خلال السنة المالية السابقة، قامت المجموعة بإجراء عقد تسوية مديونية مع أحد الأطراف ذات الصلة تم بموجبه حصول المجموعة على استثمارات في أسهم غير مسعرة بمبلغ 2,244,100 دينار كويتي مقابل المديونية المستحقة على هذا الطرف ذو الصلة وقد نتج عنها خسائر بمبلغ 5,900 دينار كويتي تم إدراجها ببيان الربح أو الخسارة المجمع كما في 31 ديسمبر 2020. إن هذه الاستثمارات المقتناه هي استثمارات في حصص شركة العربية لإدارة المرافق. وفي نهاية السنة المالية الحالية، تم استبعاد الاستثمارات في حصص شركة العربية لإدارة المرافق لأحد الأطراف ذات صلة (إيضاح 14) بموجب عقد بيع حصص وقد تم إستبعاد أثر تلك المعاملات من بيان التدفقات النقدية المجمع حيث أنها معاملات غير نقدية. وبتاريخ لاحق للبيانات المالية المجمعة تم تحويل الملكية باسم الطرف المشتري.

* تتضمن الاستبعادات المذكورة أعلاه استثمارفي شركة جياد القابضة - ش.م.ك (عامة) بمبلغ 2,420,559 دينار كويتي تم استبعادها بناءاً على قرار مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 28 ديسمبر 2021 لتعكس الأثر المالي الناتج عن قرار هيئة أسواق المال الصادر بتاريخ 1 أبريل 2021 فيما يخص الشركة المستثمر بها (شركة جياد القابضة - ش.م.ك.عامة) بإلغاء جزء من أسهم الزيادة في رأس مالها وعليه قامت المجموعة بتوقيع إتفاقية تسوية مالية مع أطراف ذات صلة بالقرار يتم بموجبها اقتناء حصص في استثمارات غير مسعرة بمبلغ 2,304,917 دينار كويتي مقابل استبعاد الاستثمار في أسهم شركة جياد القابضة - ش.م.ك (عامة) الملغاة بموجب قرار هيئة أسواق المال وقد تم إدراجها كإضافات خلال السنة المالية الحالية وقد نتج عن تلك المعاملة خسائر بمبلغ 115,642 دينار كويتي تم إدراجها ضمن الخسائر المتراكمة. وقد تم إستبعاد أثر تلك المعاملات من بيان التدفقات النقدية المجمع حيث أنها معاملات غير نقدية.

- بتاريخ لاحق للمركز المالي المجمع كما في 17 مارس 2022 قرر مجلس إدارة الشركة الأم إلغاء التسوية المبرمة مع أطراف ذات صلة والمذكورة في الفقرة أعلاه وعليه فقد قامت إدارة الشركة الأم باستبعاد الاستثمار في شركة جياد القابضة - ش.م.ك (عامة) وإدراج كامل أثر الاستبعاد والبالغ 2,420,559 دينار كويتي ضمن الخسائر المتراكمة كما هو مبين بايضاح (25).

تم تقييم الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وفقاً لأساليب التقييم المفصح عنها في (إيضاح 22-).

10- استثمار فى شركة زميلة

إن بيان الاستثمار فى الشركة الزميلة كالتالى:-

اسم الشركة	نسبة المساهمة %		القيمة (د.ك)	
	2021	2020	2021	2020
دار السلام للتأمين التكافلي ش.م.ك (مقفلة)	%44.48	%44.48	3,758,099	3,747,809

تم إثبات حصة "المجموعة" في نتائج أعمال الشركة الزميلة بناءً على بيانات مالية مدققة من قبل مراقب حسابات آخر كما فى 31 ديسمبر 2021.

وفيما يلى الحركة التى تمت على الاستثمار خلال السنة المالية:

	2021	2020
الرصيد فى 1 يناير	3,747,809	3,977,907
حصة "المجموعة" فى نتائج الأعمال	1,731	1,421
حصة "المجموعة" فى إحتياطيات شركة زميلة	8,559	(231,519)
الرصيد فى 31 ديسمبر	3,758,099	3,747,809

فيما يلي البيانات المالية المختصرة فيما يتعلق بالشركة الزميلة شركة دار السلام للتأمين التكافلي ش.م.ك (مقفلة). إن البيانات المالية المختصرة أدناه تمثل المبالغ المبينة طبقاً للبيانات المالية.

	2021	2020
الموجودات	8,451,297	8,425,739
المطلوبات	(2,425)	-
صافي الموجودات	8,448,872	8,425,739
نسبة الملكية للمجموعة فى الشركة الزميلة	%44.48	% 44.48
حصة المجموعة فى الموجودات	3,758,099	3,747,809
صافى ربح الشركة الزميلة	3,680	3,195
حصة المجموعة فى نتائج الأعمال	1,731	1,421

11- مشاركة

يتمثل هذا البند فى مايلى:-

- عقد مشاركة تم إبرامه خلال السنة المالية السابقة مع طرف ذو صلة بمبلغ 1,200,620 دينار كويتى وبعائد ربح سنوى متوقع 4% ويستحق السداد خلال سنة من تاريخ المركز المالي المجمع.
- عقد مشاركة تم إبرامه خلال الفترة المالية الحالية مع طرف ذو صلة بمبلغ 390,552 دينار كويتى و بعائد ربح سنوى متوقع 4% ويستحق السداد خلال سنة من تاريخ المركز المالي المجمع.

12- مدينون وأرصدة مدينة أخرى

	2021	2020
تأمينات مستردة	5,022	5,022
إيرادات مستحقة	48,025	-
أخرى	3,500	48,822
	56,547	53,844

إن الحد الأقصى للإنكشاف لمخاطر الإئتمان كما في تاريخ بيان المركز المالي المجمع مبيّن في (إيضاح -22) حول هذه البيانات المالية المجمعة. لم ينقضي تاريخ استحقاق ولم تنخفض قيمة الفئات الأخرى ضمن الذمم المدينة والأرصدة المدينة الأخرى.

13- دائنون وأرصدة دائنة أخرى

	2021	2020
مصروفات مستحقة	29,463	41,237
دائنو توزيعات نقدية	23,583	23,583
إستقطاعات ضريبية	246,029	250,569
أخرى	15,460	37,486
	314,535	352,875

14- معاملات مع أطراف ذات صلة

تتمثل الأطراف ذات الصلة في مساهمي "الشركة الأم" الذين لهم تمثيل في مجلس الإدارة وكبار المساهمين، وكذلك الشركات التي يشارك في عضوية مجلس إدارتها أعضاء مجلس إدارة "الشركة الأم" وكذلك كبار المساهمين، وفي إطار النشاط الإعتيادي وبموافقة إدارة "الشركة الأم"، تمت خلال السنة المالية المنتهية معاملات مع المساهم الرئيسي الحالي وشركاتها التابعة. إن هذه المعاملات تمت وفقاً لشروط التعامل مع الغير وبموافقة مجلس الإدارة.

وتتمثل المعاملات والأرصدة القائمة التي تتعلق بتلك الأطراف بخلاف ما تم الإفصاح عنه في الإيضاحات الأخرى فيما يلي:-

<u>بيان المركز المالي المجمع:</u>	2021	2020
مستحق من أطراف ذات صلة*	5,424,942	3,408,769
يخصم: مخصص خسائر ائتمانية متوقعة	(2,779,649)	(1,000,000)
	2,645,293	2,408,769
مشاركة (إيضاح - 11)	1,591,172	1,200,620
مستحق إلى أطراف ذات صلة	3,190,281	104,075

* يتضمن الرصيد المستحق من أطراف ذات صلة مبلغ 2,250,000 دينار كويتى يتمثل فى ذمة مستحقة على أحد الأطراف نتيجة بيع حصص فى احدى الشركات المستثمر بها لذلك الطرف وقد تم إستبعاد أثر تلك المعاملات من بيان التدفقات النقدية المجمع حيث أنها معاملات غير نقدية كما هو مبين فى ايضاح (9).

<u>بيان الربح أو الخسارة المجمع:</u>

	2021	2020
إيرادات مشاركة (إيضاح -11)	48,025	-
ربح بيع شركة تابعة	-	167,295
خسائر تسوية مديونية	-	(5,900)

إن المعاملات مع أطراف ذات صلة تخضع لموافقة الجمعية العمومية للمساهمين.

إن حركة مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة خلال السنة المالية هي كما يلي:

	2021	2020
الرصيد في 1 يناير	1,000,000	100,000
خسائر إئتمانية متوقعة محملة علي السنة*	1,790,609	900,000
مخصص إنتفت الحاجة اليه	(10,960)	-
الرصيد في 31 ديسمبر	2,779,649	1,000,000

*خلال السنة المالية الحالية، قامت المجموعة بتقييم خسائرها الإئتمانية المتوقعة ونتج عنها زيادة مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة بمبلغ 1,790,609 دينار كويتي (2020: 900,000 دينار كويتى) تم إدراجه ببيان الربح أو الخسارة المجمع ليصبح إجمالى مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة المسجلة بمبلغ 2,779,649 دينار كويتى.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021
"جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك"

15- رأس المال

حدد رأس مال "الشركة الأم" المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل 31,862,423 دينار كويتي موزعاً على 318,624,230 سهم وبقيمة اسمية 100 فلس للسهم ، وجميعها أسهم نقدية.

16- احتياطي قانوني

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات والنظام الأساسي وعقد تأسيس "الشركة الأم" يتم اقتطاع 10% من صافي الربح قبل إحتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة والزكاة وضريبة دعم العمالة الوطنية إلى الاحتياطي القانوني ويجوز وقف هذا الاقتطاع عندما يصل رصيد الاحتياطي إلى 50% من رأس المال. إن هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التي حددها القانون. لم يتم الاقتطاع لحساب الاحتياطي نظراً لوجود خسائر متراكمة.

17- أرباح استثمارات

	2021	2020
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة		
أرباح محققة	10,154	35,470
التغير في القيمة العادلة	(1,311)	(23,779)
	8,843	11,691

18- خسارة السهم العائدة لمساهمي "الشركة الأم"/(فلس)

يتم احتساب خسارة السهم العائدة لمساهمي "الشركة الأم" على أساس صافي خسارة السنة المالية العائدة لمساهمي "الشركة الأم" على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة المالية، وفيما يلي بيان حساب خسارة السهم:

	2021	2020
صافي خسارة السنة العائدة لمساهمي "الشركة الأم"	(1,904,065)	(911,256)
المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة /(سهم)	318,624,230	318,624,230
خسارة السهم العائدة لمساهمي "الشركة الأم"/(فلس)	(5.98)	(2.86)

19- إقتراحات مجلس الإدارة

اقترح مجلس إدارة "الشركة الأم" بتاريخ 26 ابريل 2022 عدم توزيع أرباح وكذلك عدم تخصيص مكافأة لأعضاء مجلس إدارة "الشركة الأم" عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021 (2020: لا شيء).

20- الجمعية العمومية للمساهمين

بتاريخ 6 يونيو 2021 إنعقدت الجمعية العمومية السنوية للمساهمين واعتمدت البيانات المالية المجمعة للسنة المالية المنتهية فى 31 ديسمبر 2020 ووافقت على إقتراحات مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية فى 31 ديسمبر 2020.

21- قطاعات التشغيل

إن الإفصاح عن معلومات قطاعات التشغيل المعلنة تستند إلى هيكل معلومات التقارير المالية الداخلية للإدارة والتي تتم مراجعتها بانتظام من قبل رئيس صانعي القرار التشغيلي وتمارس "المجموعة" معظم أنشطتها من خلال قطاع أساسي في مجال واحد من الأعمال هو النشاط الإستثمارى.

المعلومات الجغرافية
تقوم "المجموعة" بعملياتها ضمن منطقة جغرافية واحدة كما تعمل "المجموعة" في سوق جغرافي رئيسي هو السوق المحلى في دولة الكويت.

22- الأدوات المالية وإدارة المخاطر

أ- الأدوات المالية:

السياسات المحاسبية الهامة
إن تفاصيل السياسات المحاسبية الهامة - متضمنة مبادئ القياس والإعتراف بالإيرادات والمصروفات- لكل فئات الموجودات والمطلوبات المالية تم الإفصاح عنها في ايضاح رقم (4) حول البيانات المالية المجمعة.

فئات الأدوات المالية
إن فئات الأدوات المالية "للمجموعة" تم تصنيفها في المركز المالى المجمع ضمن الموجودات والمطلوبات المالية كما يلي:

الموجودات المالية	2021	2020
النقد والنقد المعادل	39,135	148,168
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	183,501	202,333
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	5,225,527	5,807,749
استثمار فى شركة زميلة	3,758,099	3,747,809
مشاركة	1,591,172	1,200,620
مدينون وأرصدة مدينة أخرى	56,547	53,844
مستحق من أطراف ذات صلة	2,645,293	2,408,769
	13,499,274	13,569,292

المطلوبات المالية	2021	2020
دائنون وأرصدة دائنة أخرى	314,535	352,875
مستحق إلى أطراف ذات صلة	3,190,281	104,075
	3,504,816	456,950

القيمة العادلة للأدوات المالية
تمثل القيمة العادلة للأدوات المالية المبالغ التي يمكن أن يستبدل بها أصل أو يسدد بها إلتزام بين أطراف ذوي دراية كافية ورغبة في التعامل على أسس متكافئة. وقد أستخدمت المجموعة الإفتراضات والطرق المتعارف عليها في تقدير القيم العادلة للأدوات المالية حيث يتم تحديد القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية طبقاً لما يلي:

- القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية التي لها نفس الطبيعة والشروط والمتداولة في سوق نشط يتم تحديدها بالرجوع إلى أسعار السوق المعلنة.
- القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية الأخرى (فيما عدا المشتقات المالية) يتم تحديد قيمتها العادلة طبقاً لنماذج التسعير المتعارف عليها إستناداً إلى التدفقات النقدية المستقبلية المخصومة بسعر الخصم الجاري المتاح بالسوق لأداة مالية مماثلة.
- القيمة العادلة للأدوات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة لا تختلف بصورة جوهرية عن قيمتها الدفترية.

يوضح الجدول التالي الموجودات والمطلوبات المالية المقاسة بالقيمة العادلة ضمن بيان المركز المالي المجمع وفقا للتسلسل الهرمي للقيمة العادلة، حيث يقوم التسلسل الهرمي بتصنيف الموجودات والمطلوبات المالية الى ثلاثة مستويات استنادا الى اهمية المدخلات المستخدمة في قياس القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية.

فيما يلي مستويات التسلسل الهرمي للقيمة العادلة:

- مستوى 1: اسعار مدرجة (غير معدلة) في اسواق نشطة لموجودات أو مطلوبات مماثلة؛
- مستوى 2: معطيات غير الأسعار المدرجة المتضمنة في مستوى 1 والتي يمكن تتبعها للموجودات أو للمطلوبات سواء بصورة مباشرة (كالأسعار) أو بصورة غير مباشرة (معطيات متعلقة بالأسعار)؛ و
- مستوى 3: معطيات للموجودات والمطلوبات التي لا تستند إلى معلومات سوقية يمكن تتبعها (معطيات غير قابلة للمراقبة).

المستوى الذي تصنف ضمنه الموجودات والمطلوبات المالية يتم تحديده بناءاً على أدنى مستوى للمعطيات الهامة

31 ديسمبر 2021	مستوى 1	مستوى 2	مستوى 3	المجموع
الموجودات:				
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة				
أوراق مالية مسعرة	162,701	-	-	162,701
صناديق استثمارية	-	20,800	-	20,800
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر				
أوراق مالية مسعرة	69,879	-	-	69,879
أوراق مالية غير مسعرة	-	-	5,155,648	5,155,648
صافي القيمة العادلة	232,580	20,800	5,155,648	5,409,028

31 ديسمبر 2020	مستوى 1	مستوى 2	مستوى 3	المجموع
الموجودات:				
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة				
أوراق مالية مسعرة	181,533	-	-	181,533
صناديق استثمارية	-	20,800	-	20,800
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر				
أوراق مالية مسعرة	1,823,829	-	-	1,823,829
أوراق مالية غير مسعرة	-	-	3,983,920	3,983,920
صافي القيمة العادلة	2,005,362	20,800	3,983,920	6,010,082

ب- إدارة المخاطر المالية

تستخدم "المجموعة" أدوات مالية تتعرض للعديد من المخاطر المالية مثل مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق.

تقوم "المجموعة" بصورة دورية بمراجعة المخاطر التي تتعرض لها وتقوم باتخاذ الإجراءات المناسبة لتخفيض تلك المخاطر للحد المقبول.

يقوم مجلس إدارة "المجموعة" بوضع أسس مكتوبة للإطار العام لإدارة المخاطر، وأيضاً سياسات مكتوبة تغطى مناطق معينة مثل خطر العملات الأجنبية وخطر سعر الفائدة وخطر الائتمان وكذلك استثمار الفوائض المالية.

إن أهم المخاطر التي تتعرض لها "المجموعة" تتمثل فيما يلي:

• مخاطر الائتمان

إن مخاطر الإئتمان هى مخاطر إحتمال عدم قدرة أحد أطراف الأداة المالية على الوفاء بإلتزاماته مسبباً خسارة مالية للطرف الأخر. إن الموجودات المالية والتي تعرض "المجموعة" بشكل رئيسي لمخاطر الإئتمان، تتمثل بشكل رئيسي في النقد لدى البنوك ومشاركة والمستحق من أطراف ذات صلة. إن النقد لدى البنوك مودع لدى مؤسسات مالية ذات سمعة ائتمانية عالية. كما يتم إثبات رصيد المدينون والمستحق من أطراف ذات صلة بالصافي بعد خصم مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة.

تركز مخاطر الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان

تنشأ تركزات مخاطر الائتمان من التعرض لمخاطر العملاء ذوي السمات المماثلة من حيث الموقع الجغرافي الذين يعملون فيه أو القطاع الصناعي الذين يمارسون فيه أنشطتهم بحيث قد تتأثر قدرتهم على الوفاء بالالتزامات التعاقدية على نحو مماثل بالتغيرات في الظروف السياسية أو الاقتصادية أو الظروف الأخرى.
قد تنشأ مخاطر الائتمان أيضاً من التركزات الكبيرة لأصول "المجموعة" لدى أى طرف مقابل مستقل. تتم إدارة هذه المخاطر من خلال تنويع المحافظ المالية.

وترى "المجموعة" أن أقصي تعرض لمخاطر الائتمان هو كما يلي:

	2021	2020
النقد لدى البنوك	3,624	23,187
مشاركة	1,591,172	1,200,620
مستحق من أطراف ذات صلة	2,645,293	2,408,769
	4,240,089	3,632,576

لمزيد من المعلومات، يمكن الرجوع لإيضاح (7،11،14) إن الموجودات المالية التي انقضى تاريخ استحقاقها ولكن لم تنخفض قيمتها مبينة في إيضاح (14) لم ينقضي تاريخ استحقاق قيمة الموجودات المالية الأخرى.

• مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة "المجموعة" على الوفاء بالتزاماتها النقدية. إن إدارة مخاطر السيولة تتضمن الاحتفاظ بنقدية كافية وتوفير مصادر التمويل عن طريق توفير تسييلات كافية، والاحتفاظ بالموجودات ذات السيولة العالية ومراقبة السيولة بشكل دوري عن طريق التدفقات النقدية المستقبلية.

تم عرض جدول الاستحقاقات للمطلوبات المدرجة أدناه استنادا إلى الفترة من تاريخ المركز المالي المجمع حتى تاريخ الاستحقاقات التعاقدية وفي حال عدم وجود تاريخ استحقاق تعاقدي للأداة المالية يتم عرضها طبقاً لتقديرات الإدارة على أساس الفترة التي يتم فيها تحصيل أو استبعاد الأصل لتسوية الالتزام.

فيما يلي تحليل الاستحقاقات للمطلوبات المالية كما في 31 ديسمبر 2021:

	خلال سنة	أكثر من سنة	الإجمالي
دائنون وأرصدة دائنة أخرى	299,075	15,460	314,535
مستحق الى أطراف ذات صلة	3,190,281	-	3,190,281
	3,489,356	15,460	3,504,816

وفيما يلي تحليل الاستحقاقات للمطلوبات المالية كما في 31 ديسمبر 2020:

	خلال سنة	أكثر من سنة	الإجمالي
دائنون وأرصدة دائنة أخرى	315,397	37,478	352,875
مستحق الى أطراف ذات صلة	104,075	-	104,075
	419,472	37,478	456,950

• مخاطر السوق

تتضمن مخاطر السوق مخاطر العملات الأجنبية ومخاطر معدلات سعر الفائدة ومخاطر سعر الأسهم، وتنشأ تلك المخاطر نتيجة تغير الأسعار بالسوق وكذلك تغير معدلات الفائدة وأسعار الصرف.

مخاطر العملات الأجنبية

إن مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تقلب القيمة العادلة أو التدفقات لأداة مالية نتيجة للتغيرات في أسعار العملات الأجنبية.

تنشأ تلك المخاطر عن المعاملات بالعملات الأجنبية، وتقوم المجموعة بإدارة تلك المخاطر عن طريق وضع حدود للتعامل في عملات أجنبية ومع الأطراف الأخرى وكذلك التعامل فقط بالعملات الرئيسية (الدولار الأمريكي) ومع أطراف ذوي سمعة حسنة.

مخاطر معدلات الفائدة
إن مخاطر أسعار الفائدة هي مخاطر تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في أسعار الفائدة بالسوق.

تنشأ مخاطر سعر الفائدة عن القروض طويلة الأجل. كما أن القروض بمعدلات فائدة متغيرة قد تعرض "المجموعة" إلى مخاطر التدفقات النقدية بسبب أسعار الفائدة.

تعمل "المجموعة" وفقاً للشريعة الإسلامية وبالتالي فهي لا تتعرض إلى مخاطر سعر الفائدة.

مخاطر سعر الأسهم
إن مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر تقلب القيمة العادلة للأسهم نتيجة التغيرات في مستوى مؤشرات الأسهم أو قيمة أسعار الأسهم المستقلة. وتنتج مخاطر أسعار الأسهم من التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في أسهم.

إن التأثير على بيان الربح أو الخسارة المجمع نتيجة التغير في القيمة العادلة للاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والتأثير على احتياطي التغير في القيمة العادلة للاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر بسبب التغيرات المتوقعة في مؤشر سوق الكويت للأوراق المالية (± 10 %)، مع الاحتفاظ بثبات كافة المتغيرات الأخرى هو كما يلي:

	التأثير على بيان الربح أو الخسارة المجمع		التأثير على حقوق الملكية المجمع	
	2021	2020	2021	2020
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	16,270	18,153	-	-
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	-	-	6,988	182,383

23- إدارة مخاطر رأس المال

تدير "الشركة الأم" رأس مالها لضمان مقدرة "المجموعة" على مواصلة عملياتها وفقا لمبدأ الإستمرارية وتوفير العائدات إلى المساهمين والمنافع لأصحاب المصالح الأخرين من خلال الإستخدام الأمثل للدين وحقوق الملكية.

تتكون بنية رأس مال "المجموعة" من حقوق الملكية التي تشتمل على رأس المال والاحتياطي القانوني واحتياطى التغير فى القيمة العادلة وحصة المجموعة في احتياطيات شركة زميلة والخسائر المتراكمة والحصص غير المسيطرة.

ليس لدى "المجموعة" حالياً قروض أو تسهيلات بنكية.

24- دعاوي قضائية ومطالبات محتملة

- توجد على "المجموعة" دعاوي قضائية محتملة تتمثل في قضايا منظورة لدى القضاء بدرجاته المختلفة مع أطراف أخرى لا يمكن تحديد نتائجها حتى تاريخ المركز المالي المجمع وترى المجموعة أنه لا يوجد ما يستدعى تكوين مخصصات لهذه المبالغ لحين تحديد نتيجة هذه المطالبات والقضايا.
- بتاريخ 1 ابريل 2021 صدر قرار من هيئة أسواق المال فيما يخص إحدى الشركات المستثمر بها (شركة جياد القابضة - ش.م.ك (عامة)) تم بموجبه إلغاء اكتتاب أسهم الشركة التابعة للمجموعة (شركة بترو للأعمال المتكاملة- ش.م.ك (مقفلة) (إيضاح -9) وكنتيجة لهذا القرار قامت المجموعة بإدراج الأثر المالي الناتج عن هذا القرار بالرغم من وجود دعاوي قائمة من المجموعة بالطعن على القرار وما زالت منظورة لدى الجهات المختصة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021
"جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك"

25- أحداث هامة

- بتاريخ 1 ابريل 2021 صدر قرار من هيئة أسواق المال ضد إحدى الشركات المستثمر بها (شركة جياد القابضة - ش.م.ك (عامة)) تم بموجبه إلغاء اكتتاب أسهم الشركة التابعة للمجموعة (شركة بترو للأعمال المتكاملة- ش.م.ك (مقفلة) (إيضاح -9).
- بتاريخ 8 ديسمبر 2021 صدر قرار من هيئة أسواق المال الكويتية ضد الشركة الأم بشأن إيقاف سهم الشركة الأم عن التداول في بورصة الكويت للأوراق المالية وإلغاء إدراج سهم الشركة الأم من بورصة الكويت للأوراق المالية في حال لم تلتزم بتطبيق قرار مجلس التأديب الصادر بتاريخ 1 أبريل 2021 الصادر ضد إحدي الشركات المستثمر بها.
- وبتاريخ 23 ديسمبر 2021، تم صدور قرار من مجلس إدارة الشركة المستثمر بها (شركة جياد القابضة - ش.م.ك (عامة)) أقر فيه إدراج الأثر المالي لتطبيق قرار مجلس التأديب الصادر في 1 أبريل 2021 وعكسه على أرقام معلوماتها المالية المرحلية المجمعة المكثفة للفترة المالية المنتهية في 30 سبتمبر 2021، وعليه فقد قامت الشركة الأم بتأثير أرقام المعلومات المالية المرحلية المجمعة المكثفة خلال الفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2021 المالية لتعكس تطبيق القرار ونتج عن هذا الأثر خسارة بمبلغ 2,420,559 دينار كويتي (إيضاح -9).
- تسبب تفشي فيروس كورونا (كوفيد - 19) في جميع أرجاء العالم في تعطل الأعمال والأنشطة الاقتصادية وسادت حالة عدم التأكد في المناخ الاقتصادي العالمي. قامت الإدارة بتقييم أثر الجائحة المترتب على التقديرات والأحكام الرئيسية التي طبقتها في سبيل الوقوف على مبالغ الموجودات المالية وغير المالية المفصح عنها "للمجموعة" كما في 31 ديسمبر 2021. وارتأت الإدارة أيضا أن "المجموعة" لديها من الخطط ما يكفي لتسوية التزاماتها المتداولة. تقوم إدارة "المجموعة" بتعديل افتراضاتها وتقديراتها وأحكامها باستمرار كما تراقب مركز السيولة حسب ما يُستجد من أحداث.

26- أحداث لاحقة

- بتاريخ 17 مارس 2022 تم الموافقة على إعادة إصدار المعلومات المالية المرحلية المجمعة المكثفة للتسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2021 من قبل مجلس الإدارة لإثبات الأثر الناتج من إلغاء التسوية المالية المؤرخ في 30 ديسمبر 2021.
- بتاريخ 3 أبريل 2022 تم إعادة سهم الشركة الأم للتداول في بورصة الكويت للأوراق المالية وذلك بناءً على قرار مجلس مفوضي هيئة اسواق المال رقم (11) لسنة 2021 المنعقد بتاريخ 30 مارس 2021 وذلك لالتزام الشركة الأم بتنفيذ قرار مجلس التأديب الصادر بتاريخ 11 أبريل 2021 ضد إحدى الشركات المستثمر بها.
- بتاريخ 7 أبريل 2022 صدر قرار مجلس التأديب بتوقيع غرامة ضد الشركة الام وأعضاء مجلس إدارتها كما تم عزلهم من مناصبهم في الشركة الأم.